الحفنى على ايساغوجى

حاشية الحفنى على شرح ايساغوجى

لشيخ الاسلام قدس الله روحهما

ونور ضريحهما

آمين

﴿ وعلى هامشها الشرح المذكور لشيخ الاسلام رحمه الله تعالى ﴾

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية

لاصحابها عيسى البابى الحلبى وشركاه

بجوار سيدنا الحسين بمصر

صندوق بريد الغورية رقم ٢٦

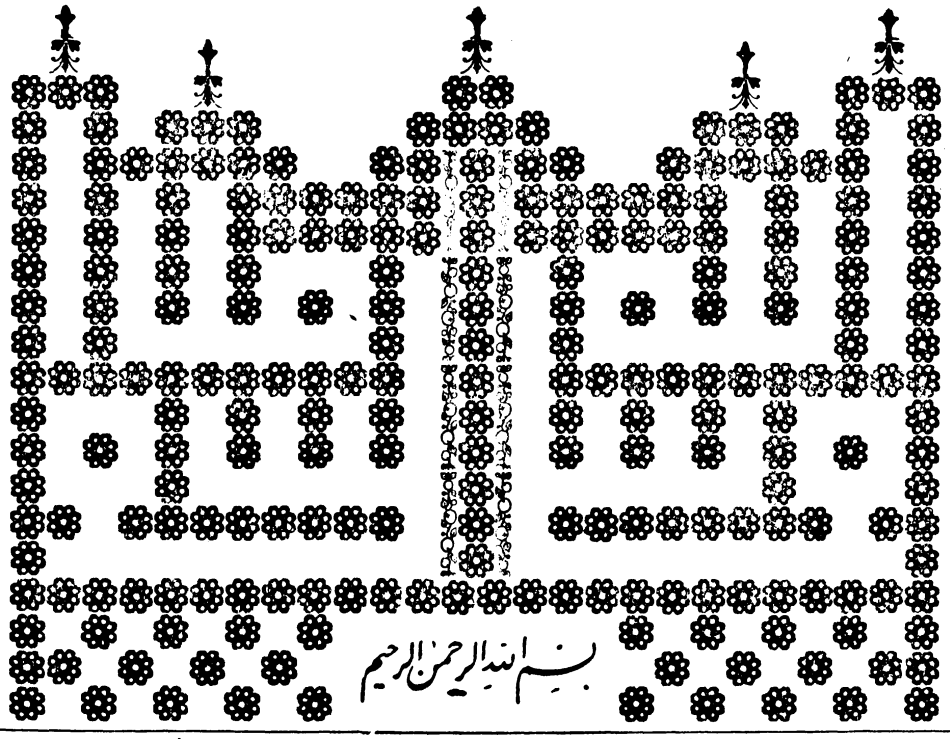

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين وحلة الطالبين قدوة العارفين مربى السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل فخر الاماثل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى منح أحبته باللطف والتوفيق. ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق. والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادى الى سواء الطريق. وعلى آله وصحبه

حمدا لمن ميز النوع الانسانى بأفصح البيان. وأنار قلبه بادراك رسوم الحقائق مؤيدة بأقوى البرهان. وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذى لا يحيط بجزئيات فضائله ادراك. وعلى آله وصحبه الحائزين بالانتساب اليه رتبة دونها السماك ﴿ و بعد ﴾ فيقول أسير المساوى يوسف الحفناوى هذه حواش شريفة وتعليقات منيفة على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام توضح ما أشكل منه من غامض الكلام جمعتها حين قراءتى لهذا الكتاب طالبا من الله تعالى النفع بها وجزيل الثواب والله الهادى وعليه اعتمادى (قوله الحمد لله) يصح أن يراد بالحمد معناه المصدرى وهو الثناء بجميل الصفات وأن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو المحمودية أو الحامدية وأن يراد به المحمود به أو المحمود عليه مجازا وخير هذه المعانى الوسط لما فيه من التلميح لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك والمعنى الحامدية الكاملة مختصة بالله (قوله الذى منح أحبته) أى المانح لأن الموصول مع صلته فى تأويل المشتق وتعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مبدا الاشتقاق أى لاجل منحه الخ وحينئذ فيكون آتيا بالمحدين الواجب والمندوب ومنح أى أعطى وهو يتعدى بنفسه الى مفعوليه فيكون هنا مضمنا معنى خص لا يقال اللطف ليس مقصورا على الاحبة بل يشمل الكافر قال تعالى الله لطيف بعباده لانا نقول أل فى اللطف للكمال أو يقال المقصور مجموع الوصفين والاحبة جمع حبيب ويجمع أيضا على أحباء والمراد بهم من يحبهم و يحبونه واللطف بضم اللام وسكون الطاء فى اللغة الرأفة والرفق وهو ههنا مأخوذ باعتبار غايته و يصح أن يراد به ما يرفق به والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد ولا شك أن القدرة عند المحققين تقارن الفعل فلا يرد الكافر حتى يحتاج الى اخراجه بقولهم وتسهيل سبيل الخير اليه (قوله و يسر) أى سهل لهم أى للاحبة سلوك سبيل التصور والتصديق التصور حصول صورة الشىء فى الذهن من غير حكم والتصديق هو المركب من تصور المحكوم عليه و به والنسبة والحكم أو الحكم والتصورات الثلاث شروط على الخلاف فى ذلك والمراد بسبيله أى طريقه ما يوصل اليه وهو المعرفات فى الأول والاقيسة والحجج فى الثانى و يصح أن يراد به ما يعم ذلك والموصل البعيد كالكليات والقضايا ولا يخفى ما فى كلامه من الاستعارة التصريحية ومن براعة الاستهلال (قوله والصلاة والسلام) اسما مصدرين لصلى وسلم والمصدر التصليه والتسليم وقوله على أشرف خلقه متعلق بالسلام وحذف متعلق الأول لدلالة الثانى عليه والخلق مصدر بمعنى المخلوق أى الموجد (قوله الهادى) أى الدال وان لم يحصل وصول بالفعل أو الموصل

بالفعل على الخلاف فى تفسير الهداية وقوله الى سواء الطريق من اضافة الصفة الى الموصوف أى الى الطريق السواء بمعنى المستقيم (قوله الحائزين) أى الجامعين للصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والتحقيق اثبات الشىء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت (قوله فهذا) أى المؤلف الذى هو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة والاشارة اليها بتنزيلها منزلة المحسوس المشاهد تنبيها على فطانة الطالب وان المعقول عنده بمنزلة المحسوس وقوله شرح أى كشف وايضاح أى فى نفسه مبالغة كقولهم رجل عدل أو المصدر بمعنى اسم الفاعل والعلامة صيغة مبالغة والتاء فيه لتأكيد المبالغة (قوله الابهرى) بفتح الباء وسكون الهاء نسبة الى أبهر اسم بلد كذا قاله القليوبى (قوله المسمى) أى الكتاب بايساغوجى سيأتى وجه تسميته بذلك والمسمى اسم مفعول سمى وهو يتعدى الى المفعول الأول بنفسه والى الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر تقول سميت ابنى محمدا و بمحمد (قوله فى علم المنطق) صفة لشرح أو حال من كتاب واضافة علم الى المنطق من اضافة الاعم للاخص أو من اضافة المسمى الى الاسم ولا يخفى ما فى كلامه من الاستعارة التبعية فى الحرف على حد قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل (قوله يحل ألفاظه) أى يفك تراكيبه والضمير للابهرى أو للكتاب وكذا يقال فيما بعده (قوله و يفتح مغلقه) أى يزيل صعوبة ما صعب منه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة التصريحية التبعية فى يفتح أو مغلق أو المكنية فى الضمير (قوله و يقيد مطلقه) أى يتضمن قيودا ما أطلقه من المسائل المحتاجة الى التقييد (قوله على وجه لطيف) أى على طريق مختصر والظرف صفة لشرح بعد وصفه بالجمل المتقدمة على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك (قوله ومنهج منيف) أى طريق عال من حيث حسن السبك والبلاغة والمنيف فى الأصل كما فى القاموس جبل أو حصن فى جبل صغير (قوله وسميته) أى الشرح المطلع بفتح الميم وسكون الطاء أى مكان الطلوع الى معانى هذا الفن أو بضم الميم وكسر اللام أى الذى يطلع الطالب على ما ذكره (قوله والله أسأل) قدم المعمول لافادة الحصر وهو مفعول أول سأل ومفعوله الثانى أن ينفع به ومفعول ينفع محذوف لافادة التعميم مع الاختصار (قوله وهو حسبى) أى كافى ونعم الوكيل أى الحافظ والجملة معطوفة على حسبى أو على جملة هو حسبى وحينئذ فيقدر القول أو تجعل الاولى انشائية وهذا كله على القول بعدم جواز عطف الانشاء على الاخبار أما على القول بجوازه فلا يحتاج الى ما ذكره (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) الكلام على هذه الجملة وما يتعلق بها من الابحاث مما شاع وذاع وسئمته الطباع لكن لا بأس بالتعرض لمسئلة جرت بين المحققين وهى أن هذه الجملة هل هى اخبارية أو انشائية ذهب بعض الى الاول بعض الى الثانى وأورد على الأول أن من شأن الخبر أن يتحقق مدلوله خارجا بدونه و يكون الخبر حكاية عنه وهذا ليس كذلك لأن الاستعانة أو المصاحبة لا تتحقق الا بهذا اللفظ وهى من تتمة الخبر وأورد على الثانى أن من شأن الانشاء أن يتحقق مدلوله خارجا به وأصل هذه الجملة فى الغالب ليس كذلك لأن السفر ونحوه مما ليس بقول لا يحصل بها وأجيب على اختيار الثانى بأن الباء للتعدية وأن المتعلق أبدأ أو أفتتح أى أجعل ما ذكر بداءة الفعل و يكون المقصود بالجملة انشاء هذا الجعل أو أن المقصود بالجملة انشاء متعلقها وهو المصاحبة أو الاستعانة لكن يلزم على هذا أن يكون أصل الجملة غير مقصود بوجه وهذا فى غاية الندور وأقول يمكن أن يجاب على اختيار الثانى (١) بأن تلك الجملة المقصود بها حكاية ما يقع خارجا من مصاحبة الاسم للابتداء الرقمى ولا شك ان كلا من الابتداء المذكور ومصاحبة الاسم له حاصل خارجا بدون التلفظ بتلك الجملة وتلك الجملة حكاية عنه وهو ظاهر فتأمله (قوله أى ابتدىء) هذا بيان لمتعلق الجار والمجرور وكان الاولى أى أؤلف ليتم له أوجه الاولوية الثلاثة من كونه فعلا ومؤخرا وخاصا لأن الاصل فى العمل للافعال وليفيد الحصر وليدل على عموم التبرك لجميع أجزاء الفعل وقد يقال انما اختار تقدير العام نظرا لما ذكره النحاة من تقدير متعلق الظرف المستقر من مواد العموم الا أن يقال محل ما ذكروه اذا لم تقم قرينة على الخصوص أما اذا وجدت كما هنا فالأولى تقديره خاصا (قوله عملا الخ) منصوب على أنه مفعول لأجله بناء على مذهب من لا يشترط فيه كون المصدر قلبيا أو تقدر الارادة كما قالوه فى نحو ضربت ابنى تأديبا وقيل هو حال من ضمير أبتدىء أى عاملا و يرد عليه أن مجىء المصدر حالا مقصور

الحائزين للصدق والتحقيق (و بعد) فهذا شرح لطيف لكتاب العلامة أثير الدين الابهرى رحمه الله المسمى بايساغوجى فى علم المنطق يحل ألفاظه و يبين مراده و يفتح مغلقه و يقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف ﴿ وسميته المطلع ﴾ والله أسأل أن ينفع به وهو حسبى ونعم الوكيل قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أى أبتدىء وابتدأ بالبسملة عملا بكتابه العزيز

---

(١) قوله على اختيار الثانى بهامش نسخة المؤلف لعله الاول وهو كذلك اه

على السماع الا أن يقال هو جار على مذهب المبرد من أن ذلك قياسى كما نقله عن الأشمونى (قوله و بخبر) معطوف على قوله بكتاب و يجوز فيه التنوين بجعل ما بعده بدلا منه وعدمه باضافته للجملة ما بعده (قوله ذى بال) أى حال يهتم به شرعا خرج المكروه فتكره التسمية عليه والحرام فتحرم عليه على الراجح (قوله لا يبدأ فيه) أى لا يجعل أوله ملاصقا لما ذكر فى الظرفية مبالغة (قوله بسم الله الخ) أى بهذا اللفظ وفى رواية باسم الله بباء واحدة أى بأى اسم من أسمائه (قوله فهو أجذم) بالذال المعجمة وهو فى اللغة مقطوع الانف لا مقطوع الاصابع كما ذكره بعضهم والمراد هنا ما ذكره الشارح والعلاقة ظاهرة (قوله وحسنه ابن الصلاح الخ) أى نقل تحسينه عمن تقدم نظرا لما ذكره من أنه ليس لأحد التصحيح ولا التحسين فى زمانه أو يقال انما منع ما ذكر من غيره لأن المتكلم لا يدخل فى عموم كلامه (قوله بصفاته) أى بجميعها نظرا للمقام والا فمعنى الجملة لغة نصفك بالجميل الصادق بكل الصفات أو بعضها وقول المحلى أى نصفك بجميع صفاتك لم يرد به أن قيد الكلية معتبر فى المفهوم اللغوى بل مراده أن اللائق بكون المقام مقام تعظيم أن يحمل كلامه على أن المراد بعض ما صدقات المعنى اللغوى وهو الثناء بجميع الصفات أى اجمالا اذ الثناء التفصيلى أمر لا تسعه مقدرة البشر (قوله اذ الحمد) علة لمحذوف أى انما عرفته (٢) بما ذكر الخ (قوله هو الثناء باللسان) أورد عليه أنه يخرج عن التعريف حمد الله وثناؤه على نفسه لأنه ليس باللسان وأجيب بأن المقصود تعريف حمد العباد أو يقال عبر بكونه باللسان عن كونه قولا نظرا الى أن الغالب فى القول كونه بجارحة اللسان و يرد عليه أن كلمات الله أكثر لقوله تعالى ما نفدت كلمات الله فلا تسلم تلك العلية الا أن يدعى أن ذلك فى القول الحمدى ولا شك أن الغالب فيه ما ذكر وقد يقال ما المانع من أن يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية التى لا يشترط فيها امكان المعنى الاصلى تدبر (قوله على الجميل) أى لأجل الفعل الجميل فى اعتقاد الحامد أو فى نظر المحمود لكن على زعم الحامد (قوله الاختيارى) أى الصادر بالاختيار وأورد عليه أنه يخرج عنه الحمد على صفات الله تعالى فانها ليست اختيارية وأجيب بانها لما كانت مبدأ لافعال اختيارية نزلت منزلتها وقد يقال هذا ظاهر فى الصفات التى لها تعلق أما غيرها كالحياة والصفات السلبية فانه لا مجال لاعتبار الاختيار فيها وأجاب الحفيد بأن المراد بالاختيارى المنسوب للاختيار بأن يكون صاحبه مختارا فى الجملة فلا يخرج عن قيد الاختيارى بهذا المعنى ما ذكر و ينقض هذا الجواب بما قالوه من أن المحمود به أعم من الاختيارى والمحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ولو أريد ما ذكر لم يكن لهذا التعميم والتخصيص معنى وجيه فالاحسن فى الجواب أن يقال ليس المراد بالاختيارى فى جانب الصفات انها حصلت بالاختيار بل ان الذات القديمة استلزمت وجودها على ما هى عليه من الكمال فنزلت تلك الصفات بسبب اقتضاء الذات لها منزلة أفعال اختيارية تأمل (قوله على جهة التبجيل) الاضافة بيانية والتبجيل التعظيم فعطفه عليه للتفسير (قوله سواء تعلق الخ) الفعل فى تأويل المصدر مبتدأ خبره سواء والفعل فى المعطوف أيضا كذلك أو بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء وسواء بمعنى مستوأى تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها مستويان و يحتمل أن سواء خبر مبتدا محذوف أى الأمران سواء والهمزة فى أتعلق (٣) بمعنى ان الشرطية وجملة المبتدا والخبر دليل جواب الشرط ذكره الرضى. (قوله بالفضائل أو بالفواضل) الفضائل جمع فضيلة وهى المزية القاصرة كالعلم والكرم بمعنى الملكة والفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية كأثر ما ذكر تأمل (قوله لما مر) أى من العمل بالكتاب والخبر اما الأول فظاهر وأما الثانى فلا يصح كونه علة للابتداء ثانيا لأنه لا يفيد الا مجرد طلب الابتداء بالحمد وأجاب بعضهم بافادته ما ذكر بمعونة حمله على الابتداء الاضافى الدافع للتعارض (قوله اذ الابتداء حقيقى واضافى) الأول ما لم يسبقه شىء والثانى ما تقدم أمام المقصود وان سبقه شىء آخر (قوله بالحمدلة) كان الاولى أن يقول بالحمد لأن الحمدلة اسم لخصوص الحمد لله والمذكور غيره وهو نحمد الله وتوهم العلامة القليوبى أن المذكور بعد لفظ الحمد لام الجر والضمير فقال لو أسقط الظرف لكان أولى وهو سبق قلم اذ لا ظرف هنا كما علمت على أنه على ما توهمه لا أولوية لعموم اللفظ لما ذكره

و بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أى مقطوع البركة وفى رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أى نثنى عليه بصفاته اذ الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافة بالحمدلة

٢ (قوله انما عرفته) كذا بخطه والانسب فسرته اه

٣ (قوله والهمزة فى أتعلق) بخطه فى أول القولة تعلق بلا همزة وكذا فى نسخ الشارح فلعل مراده المقدرة اذ تحذف مع التسوية كثيرا اه

المصنف من الصيغة تأمل (قوله وقدم البسملة الخ) جواب سؤال نشأ من قوله فالحقيق الخ حاصله لم جعلت الحقيق حاصلا بالبسملة دون الحمدلة وحاصل الجواب أنا فعلنا ذلك عملا بالكتاب والاجماع (قوله هنا وفيما يأتي) أراد به قوله ونسأله ونصلي فسقط ما في القليوبي (قوله قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها) أراد بالمضمون ما دلت عليه الجملة من المصدر المأخوذ من المحكوم به المضاف الى المحكوم عليه كقيام زيد في قولك زيد قائم ولا شك أن الاتيان بذلك دائما أمر يعجز عنه الانسان وقوله على وجه الخ حال من المضمون وهو زيادة بيان والا فلو اقتصر على المضمون لأفاد ذلك اذ مضمونها بحسب العدول والمقام كون الحمد ثابتا لله دائما وقد يقال وجه اختيار الفعلية دلالتها على الثناء على الله بجميع صفاته بواسطة المقام كما تقدم بخلاف الاسمية فانها انما تدل على الثناء على الله بصفة واحدة وهي مالكية الحمد أو استحقاقه لكن يلزم عليه أن يكون الافتتاح بغير ما افتتح الله به كتابه أبلغ وفيه منافاة ذلك للادب مع الكتاب العزيز وأجيب بأن المنافي للادب كون غير ما وقع في الكتاب أبلغ مما وقع فيه بالنسبة للمقام المقتضى لما وقع فيه ولم يدع ذلك أحد وقيل وجه اختيار الفعلية الموافقة بين الحمد والمحمود عليه في كون كل متجددا مستمرا وقيل كون الفعلية أصلا للاسمية وقيل غير ذلك تأمل (قوله وأتى بنون العظمة) أي النون الدالة عليها وضعا لا الاظهار ملزومها الذي هو التعظيم فقوله من تعظيم الخ بيان للملزوم وصح اثباته بلازمه لكونه مساويا له لا أعم منه وقوله الذي هو نعمة بيان لكون الملزوم من أفراد النعم وصريح كلامه يدل على أن تلك النعمة التي هي التعظيم ملزومة للعظمة لا للحمد فسقط قول القليوبي مع أن النعمة ليست ملزومة للحمد وقوله بعد ذلك وذكرها لا يوجب اللزوم لا موقع له ولا مساغ وجل من لا يسهو وقوله بتأهيله الباء سببيه متعلقة بتعظيم وقوله امتثالا علة للعلة التي هي اظهار الملزوم ويصح كونه علة للعلية أي كون ما ذكر علة للاتيان المذكور وأورد عليه أن هذا مقام الثناء على رب العالمين والمناسب له التلبس بالذلة والخضوع ظاهرا وباطنا فالأولى أن يقال أتى بنون المتكلم ومن معه تواضعا لأن فيما تدل عليه النون من اسناد الفعل الى المتكلم مع غيره اشارة الى احتقار نفسه الى القيام بحق الحمد وأجيب بأن مراده اظهار التعظيم لغرض الامتثال والتحدث بالنعمة لا ينافي التلبس بالذلة والخضوع ظاهرا وباطنا بل المنافي لذلك التعاظم كيف يكون الاظهار منافيا للتلبس مع كثرة ما صدر عن النبي ﷺ من التحدث بالنعمة في قوله أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب أنا أبو القاسم الله يعطي وأنا أقسم أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر الى غير ذلك مما تضمن اظهار تعظيم الله له وكأن الحال اشتبه على الكمال فظن أن اظهار التعظيم هو التعاظم أو أنه يستلزمه وكلاهما ليس بصحيح (قوله أي نحمده حمدا بليغا) أي بالغا غاية الكمال أو كثيرا وبلاغة ما ذكر باعتبار ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والاستمرار أو باعتبار تضمنها الثناء على الله بجميع الصفات بحسب المقام أو باعتبار كماله حيث صدر منه بحضور القلب وخشوعه وأعاد الفعل ليبين ربطه بما تعلق به في كلام المصنف للفصل الحاصل بكلام الشارح (قوله أي خلقه قدرة الطاعة فينا) القدرة الحادثة عند محققي المتكلمين كالاشعري ومن تبعه عرض مقارن للفعل لا يتقدم عليه ولا يتأخر فيستغني عنه بذكر الطاعة ولذا قال العلامة القليوبي ولو أسقط لفظ قدرة لكان صوابا وقد يقال المراد تحقيق حقيقة التوفيق بذكر ذاتياته فلا يستغني بأحد المتلازمين عن الآخر والظاهر أن العلامة حمل القدرة على الاستطاعة فذكرها يدخل الكافر مع أنه غير موفق وحينئذ فيكون اسقاط لفظ القدرة صوابا ليخرج الكافر كما ذكره وما ذكره العلامة الملوي لا يجدي نفعا في رده تأمل (قوله لا مطلقا) أي لا حمدا غير مقيد بكونه واقعا في مقابلة نعمة وأورد عليه أن تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات أيضا وذلك حمد لا في مقابلة نعمة فقد حمد حامد حمدا مطلقا وحمدا في مقابلة نعمة كما نبه على ذلك السعد في قول التلخيص الحمد لله على ما أنعم وأجيب بأن قوله لا مطلقا أي مطلقا بأن لا يوقع الحمد في مقابلة النعم ولا ينافيه تعليله المذكور لان معناه حينئذ أنه لما كان الأول واجبا وكان الواجب أهم من المندوب لم يطلق الحمد على الاطلاق لئلا يخرج الاهم بل قيد بالنعم ليحصل وان حصل غيره

وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون العظمة اظهارا لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله وأما بنعمة ربك فحدث أي نحمده حمدا بليغا (على توفيقه) لنا أي خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد على التوفيق أي في مقابلته لا مطلقا

(قوله لأن الأول واجب) أى الحمد الواقع فى مقابلة النعمة لفظا أو نية بمعنى انه اذا وقع يقع واجبا أى مثابا عليه ثواب الواجب لا بمعنى ان الله تعالى اذا أنعم على عبد بنعمة يجب عليه ان يحمده عليها بالحمد اللفظى أو المنوى بحيث لو تركه عوقب والا لوجب عليه استغراق عمره فى الحمد لعدم تصور انفكاكه عن النعم و يمكن أن يقال ان الشكر لا ينحصر فيما ذكر بل يعم اعتقاد أنه تعالى مولى لجميع النعم ولا شك أن ذلك واجب حقيقة و يمكن استغراق العمر فيه وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد كما أن عروض الغفلة فى الايمان لا يزيله وعلى هذا الثانى يسقط ما فى القليوبى (قوله والثانى مندوب) أى ماليس فى مقابلة النعم لفظا أو نية كما يدل عليه كلامه فانه قابل بالاطلاق قوله على التوفيق فكيف يرد عليه ما اذا أطلق الحمد لفظا وقصد ايقاعه فى مقابلة النعمة كما توهمه بعضهم (قوله أى دالة الخ) نسبة الدلالة الى الطريقة مجاز عقلى والدال حقيقة هو الله تعالى والمراد بالطريقة الموصوفة معرفة الأدلة و بالطريق المتعلق المسائل المدلول عليها بالأدلة الموصلة للاعمال الصالحة أو المراد بالأول الاعمال الصالحة و بالثانى الصراط الموصل الى الجنة و يصح أن يراد بالأول الكشف عن القلوب لتدرك الأشياء على ماهى عليه فى الواقع ولا يصح أن يكونا بمعنى واحد لوجوب التغاير بين الدال والمدلول (قوله و فى نسخة ونسأله هداية طريقه) أى الهداية بطريقه أو اليها وهذه النسخة أولى لرعاية السجع (قوله من الصلاة عليه الخ) أى نصلى مأخوذ ومشتق من الصلاة وقيد بالظرف لاخراج الصلاة بمعنى الرحمة و بمعنى ذات الركوع والسجود وقول القليوبى ليخرج الصلاة بمعنى الدعاء سبق قلم وقوله المأمور بها اشارة الى أن الصلاة بمعنى الدعاء بالرحمة ووجهه أنهم أطلقوا لفظ نصلى فى قولهم كيف نصلى عليك فأجابهم بالامر بالدعاء فى قوله قولوا اللهم صل على محمد وحمل الصلاة على لازمها الذى هو التعظيم لاداعى اليه على أنه مجاز لا بد له من قرينة ولا قرينة فيتعين حمل الصلاة على معناه الحقيقى وهو الدعاء (قوله وهى من الله تعالى رحمة) أى مطلقا أو رحمة مقرونة بتعظيم والظاهر أنه معنى لغوى حقيقى وقولهم الصلاة فى اللغة الدعاء أى اذا صدرت من غيره كالآدمى و يحتمل ان يكون معنى مجازيا لاستحالة المعنى الحقيقى والعلاقة اللزوم وقوله ومن الملائكة استغفار قد يقال الاستغفار طلب المغفرة وهو دعاء فلا معنى للمقابلة و يمكن أن يجاب بأن صلاة الملائكة لما كانت دعاء خاصا بخلاف صلاة غيرهم احتاج للتعيين والمقابلة (قوله ومن الآدمى) كان الاولى ان يقول ومن غيرهم ليشمل الجن مثلا وعطف الدعاء على التضرع عطف تفسير لما علمت من ان الصلاة فى اللغة الدعاء ولم يعتبر فى مفهومها اللغوى التضرع (قوله أى أهل بيته) وهم على وفاطمة والحسن والحسين وفى كلام القليوبى ان المراد بهم ما يشمل الزوجات وقدم هذا المعنى على غيره للنص عليه بالخبر الوارد فيه (قوله وقيل أزواجه وذريته) وفى هذا المعنى اخراج بعض أهل البيت وهو على زيادة ما بعد الحسن والحسين من الذرية وقوله وقيل أهله وعشيرته فيه ادخال على و زيادة من ليس من ذريته من قومه وقوله وقيل نسله ورهطه قريب مما قبله والعشيرة والرهط بمعنى القوم والقبيلة وقيد بالادنين لاخراج الاباعد منهم و يصح فيما بعد قيل فى المواضع الثلاثة الجر على الحكاية كما فى قول سيبويه دعنا من تمرتان حكاية لقول بعض العرب عندى أوهاتان تمرتان وعلى هذا فقوله الادنين بالجر صفة و يصح رفعه خبر مبتدا محذوف وعليه فالادنين بالنصب مفعول فعل محذوف والادنين جمع الادنى فعل تفضيل من دنا يدنو وأصله الادنوين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين (قوله اما بعد) اما حرف شرط وتفصيل للجمل السابق عليها غالبا وتأكيد لدخول الفاء وهو الجزاء أى تفيد أنه واقع لا محالة و بعد من الظروف الزمانية أو المكانية مبنية هنا على الضم لنية معنى المضاف اليه وعلة بنائها كونها من الغايات وقيل شبهها بالحروف الجوابية فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود و بنيت على حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت الحركة ضمة لتخالف حركة اعرابها (قوله من أسلوب الى آخر) أى من غرض الى عرض آخر مغاير له فى الجنس أو النوع (قوله وكان النبى الخ) أشار به الى أن الاتيان بها مندوب (قوله والتقدير مهما يكن الخ) أى أصلها المعدولة عنه ما ذكر فحذفت مهما و يكن ونابت عنهما اما فلزمها ما لزمهما من لصوق الاسمية

والفاء

لأن الأول واجب والثانى مندوب (ونسأله طريقة هادية) أى دالة لنا على الطريق المستقيم وفى نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلى على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد الى آخره وهى من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمى تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة أى أهل بيته لخبر ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته الأدنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهرى (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبى ﷺ يأتى بها فى خطبه والتقدير مهما يكن من شىء بعد البسملة وما بعدها

والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة وقوله بعد الحمد (١) الخ يشير الى أن بعد من تعلقات الشرط والاولى جعلها من تعلقات الجزاء ليكون المعلق عليه أمرا محقق الوجود (قوله فهذه) استحضر الألفاظ أو المعانى التى سيذكرها على وجه الاجمال وأورد اسم الاشارة لبيانها وأسماء الاشارة ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة فى مرئى المخاطب لكن لابد من نكتة وهى هنا اما الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى أن بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق أن يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى أفاد ذلك العصام (قوله الحاضرة ذهنا ان ألفت الخ) هذا التفصيل مبنى على أن مسمى الكتب المشار اليه النقوش والحق أن مسماها الالفاظ باعتبار دلالتها على المعانى وعليه فالاشارة لما فى الذهن مطلقا كما هو ظاهر (قوله رسالة لطيفة) الرسالة فى الاصل اسم للصحيفة التى ترسل من مكان الى مكان مأخوذة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهى الانبعاث على تؤدة يقال ناقة رسل أى سهلة السير ففيه اشارة الى سهولة هذا المؤلف وقوله لطيفة أى قليلة الحجم حسنة الوضع (قوله فى علم المنطق) تقدم ما يعلم منه ما فى مثل هذه الظرفية من التجوز فلا عود ولا اعادة واضافة علم الى المنطق من اضافة العام الى الخاص أو المسمى الى الاسم والمنطق مصدر ميمى مقول بالاشتراك على النطق بمعنى التلفظ وعلى الادراك سمى هذا العلم به لانه يسلك بالادراك مسلك السداد ويقوى صاحبه على النطق والتكلم (قوله وهو آلة الخ) الآلة هى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره اليه كالمنشار للنجار وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية فى الاكتساب والقانونية نسبة الى القانون وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلى يعرف به أن زيدا من قولك قام زيد مرفوع وانما كان المنطق قانونيا لان مسائله قوانين أى قواعد كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا أن السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا ان قولنا لاشىء من الانسان بحجر بالضرورة ينعكس الى لاشىء من الحجر بانسان دائما وقوله تعصم أن تحفظ مراعاتها أى ملاحظتها الذهن هو قوة مهيأة لاقتناص صور الأشياء وانما قال مراعاتها لان المنطق نفسه لا يعصم عن الخطأ والالم يعرض للمنطقى خطأ أصلا وليس كذلك لانه ربما يخطىء لاهمال الآلة وقوله فى الفكر هو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول تصورى أو تصديقى كما اذا حاولنا تحصيل معرفة حقيقة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق ورتبناهما بأن قدمنا الحيوان وأخرنا الناطق فانه يتأدى الذهن منه الى معرفة حقيقة الانسان وكما اذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطنا المتغير بين طرفى المطلوب وحكمنا بأن العالم متغير وكل متغير حادث حصل لنا التصديق بحدوث العالم هذا مفهوم التعريف وأما محترز اته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الآلة الجزئية لأرباب الصنائع وقوله تعصم الخ يخرج العلوم القانونية التى لا تعصم عن الضلال فى الفكر بل فى المقال كالعلوم العربية وأنت خبير بأن هذا التعريف رسم لاحد فان كونه آلة عارض من عوارضه ليس له فى نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم أولا نه تعريف بالغاية اذ غاية المنطق العصمة عن الخطأ وغاية الشىء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وأورد عليه أن المعرف علم من العلوم والآلة المذكورة المراد بها المعلومات التصورية والتصديقية فكيف يصح تعريف العلم بها وأجيب بأن تعريف المنطق بها من حيث ادراكها ولا شك أنها بهذا الاعتبار من حيز العلوم وهذا الرسم الذى ذكره الشارح مبنى على أن المنطق آلة وأما على القول بأنه علم برأسه وهو المشهور فقد عرف السيد بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد (قوله وموضوعه المعلومات الخ) اعلم أن موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص متوقف على العلم بالعام فيجب أولا معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب والكلمات العربية لعلم النحو والعوارض الذاتية هى التى تلحق الشىء لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أو لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أولا مر

(فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنا ان ألفت بعد الخطبة وخارجا أيضا ان ألفت قبلها (رسالة) لطيفة (فى) علم (المنطق) وهو آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا فى الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية

(١) وقوله بعد الحمد هكذا بخطه والذى فى الشرح بعد البسملة وما بعدها وهو المناسب اه مصححه

خارج عنه مساوله كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب وانما سميت هذه الاعراض ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان الجزء داخل فى الذات والمستند الى ما فى الذات مستند الى الذات فى الجملة وأما الثالث فلان المساوى والعارض (١) مستند الى المساوى والمستند الى المستند الى الشىء مستند الى ذلك الشىء والاحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة وهى التى تعرض للشىء بواسطة أمر خارج أعم من المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم أو أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وسميت غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض اذا تمهد هذا فموضوع المنطق المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية لان المنطقى يبحث عن اعراضها الذاتية اذ يبحث عنها من حيث انها توصل لمجهول تصورى أو لمجهول تصديقى ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى ما ذكر ككون المعلوم التصورى كليا وذاتيا وعرضيا وجنسا وفصلا الخ وكون المعلوم التصديقى قضية أو عكس قضية أو نقيض قضية الى غير ذلك وسميت هذه المعلومات موضوعات لانها توضع أى تؤخذ مسلمة متفقا عليها وانما يقع الخلاف فى اعراضها (قوله وفائدته الاحتراز عن الخطا فى الفكر) أى بجعل الصحيح فاسدا أو عكسه (قوله أوردنا فيها) أى ذكرنا فى الرسالة واختار هذه المادة للاشارة الى شدة الاحتياج الى ما فى هذه الرسالة من المسائل لان فيه تشبيه هذه الرسالة بالمنهل المورود وما فيها بالماء الذى يرده الظمآن لازالة عطشه وأورد عليه أن ما يجب استحضاره هو نفس الرسالة فيلزم عليه اتحاد الظرف والمظروف وأجيب بأن الرسالة اسم لذلك مع الخطبة أو اسم للجمل وما فيها اسم للمفصل وعليهما فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ما يجب استحضاره) أى حضوره وملاحظته اعلم ان المنطق على قسمين قسم خلا عن الفلسفة كالمذكور فى هذه الرسالة وقسم لم يخل والثانى هو محل الخلاف وأما الاول فلا خلاف فى جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه والشكوك عنها واجب على سبيل فرض الكفاية وذلك يتوقف على القوة فى هذا الفن وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب أى وجوبا شرعيا وانما حمله الشرح على الوجوب الاصطلاحى لقول المصنف يبتدئ الخ والمراد الوجوب الاستحسانى والا فالشروع فى شىء من العلوم لا يتوقف حقيقة على معرفة هذه الاصطلاحات كما هو ظاهر (قوله فقد قال الغزالى) بالتشديد نسبة الى غزالة هذا هو المشهور والحق أنه بالتخفيف نسبة الى الغزل وذلك أن العلامة ابن المقرى رآه فى البرية بمرقعة وعكاز وقد ترك الافتاء والتدريس فسأله عن سبب ذلك فقال

تركت هوى ليلى وسعدى بمنزل * وعدت الى مصحوب أول منزل * وناديت بالاشواق مهلا فهذه
منازل من تهوى رويدك فانزل * غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد * لغزلى نساجا فكسرت مغزلى

(قوله لائقة بعلمه) أى لا يوثق به ولا يتلقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الأدلة العقلية التى تستفاد من هذا الفن (قوله وسماه معيار العلوم) أى ميزانها الذى يعلم به صحيح الفكر فيها من فاسده كما يعلم بالميزان الحسى تمام الموزون من نقصه ويطلق المعيار على اقتضاء الشىء واستلزامه ومنه قولهم الاستثناء معيار العموم والمعنى هنا انه مقتض ومستلزم لمعرفة تلك العلوم وحصولها على الوجه الأكمل (قوله وحصر المصنف الخ) الحصر على ثلاثة أقسام جعلى وهو الذى يجعل بجعل جاعل كحصر الكل فى أجزائه كما هنا واستقرائى أى وهو (٢) تتبع أفراد الشىء بحيث لا يبقى منها فرد على حسب ما تقتضيه القوة البشرية وعقلى وهو الذى لا يجوز العقل خلافه كحصر العالم فى الجوهر والعرض وانما قال فى رسالته أى لا فى المنطق لأن المقصود منه انما هو القول الشارح ومباديه والقياس ومباديه وأما بحث الألفاظ والدلالات فخارج عن مقصوده وقوله فى خمسة أبحاث جمع بحث وهو المسئلة الدقيقة سميت بذلك لأن العرب كان من عادتهم أنهم اذا جالت أذهانهم فى مسئلة نكشوا بأصبع أو عود مثلا فسميت المسئلة بذلك مجازا لعلاقة المجاورة ووجه حصر المقصود من الرسالة فيما ذكر أن المنطق تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فهذه أربعة أبحاث ولما احتيج فى افادة ذلك واستفادته الى بحث الألفاظ جعلوه بابا خامسا (قوله بحث الألفاظ) البحث لغة التفتيش واصطلاحا حمل المحمولات على موضوعاتها وقيل الغوص فى العلوم لانتاج الحجج على الخصوم ورتبها كذلك نظرا لما هو فى كلام

وفائدته الاحتراز عن الخطا فى الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحا (استحضاره لمن يبتدئ فى شىء من المعلوم) فقد قال الغزالى من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وحصر المصنف المقصود فى رسالته فى خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس

(١) قوله فلان المساوى والعارض كذا بخطه وظاهر أنه غير مستقيم ولذا فى نسخ فلان المساوى مستند الى المعروض والعارض الخ اه مصححه
(٢) قوله أى وهو الخ كذا فى النسخة التى بأيدينا والأولى اسقاط أى كما يدل عليه سابق الكلام ولاحقه اه

المصنف أولان كل بحث متوقف على ماقبله فى الثلاثة الاول والخامس متوقف على الرابع فى الأخيرين (قوله مستعينا بالله) أى فى جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول وأما تخصيص الشارح ذلك بالاكمال فلقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده والتطابق بين الحال وذيها موجود معنى لان النون فى الفعل المسند الى ذيها للعظمة كما تقدم (قوله انه مفيض الخير والجود) مفيض اسم فاعل من أفاض أى أعطى بكثرة والجود اعطاء ماينبغى لمن ينبغى على وجه ينبغى فعطفه على الخير من عطف الخاص على العام لان الخير يعم الجود وغيره كدفع المضار (قوله هذا ايساغوجى) أشار به الى أن ايساغوجى خبر مبتدا محذوف والاولى جعله مبتدأ محذوف الخبر أى ومما يجب استحضاره ماذكر لان المبتدأ هو الركن الأعظم فالاولى بقاؤه ولان تقدير الخبر أتم فائدة كما يعلم من التقدير واسم الاشارة للرسالة وذكره باعتبار كونه مؤلفا أو كتابا أو هو لما يجب استحضاره وأشار بذلك الى تسمية رسالته بماذكر كما سيأتى (قوله هو لفظ يونانى) أى منسوب الى لغة اليونان قيل انه مركب من ثلاث كلمات فى لغتهم ايسا بمعنى أنت وأغو بمعنى أنا وأكى بالكاف بمعنى ثمة أى أنا وأنت هناك نبحث فى الكليات الخمس ثم نقلها الناطقة بعد التصرف فيها بقلب الكاف جيما وحذف الهمزة من الكلمتين الاخيرتين وجعلوها اسما للكليات الخمس فقول الشارح كغيره معناه الكليات الخ أى المعنى المنقول اليه وعلى هذا فتسمية المصنف كتابه به من باب تسمية الشىء باسم جزئه ويكون ذلك علما منقولا عن علم آخر (قوله الجنس والنوع الخ) هذا تفصيل للمجمل قبله ووجه حصر الكليات فيما ذكر أن الكلى اما أن يكون تمام الماهية أو داخلا فيها أو خارجا عنها الاول النوع كالانسان فانه تمام ماهية أفراده كزيد وعمرو والثانى اما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أولا الاول الفصل كالناطق فانه مختص بأفراد الانسان والثانى الجنس فانه يعم أفراد هذه الحقيقة وغيرها كالفرس والثالث اما أن يختص كذلك أولا الاول الخاصة كالضاحك فانه يختص بالانسان والثانى العرض العام كالماشى فانه يعمها وغيرها ووجه تقديم الجنس على النوع كونه بسيطا والنوع مركب غالبا وعلى الفصل لتقدمه عليه فى التعريفات ووجه تقديم الخاصة على العرض العام أن العرض العام لا يعتبر فى التعريف أصلا فحقه التأخير (قوله وقيل معناه) أى معنى ايساغوجى فى لغة اليونان المدخل بفتح الميم والخاء أى مكان الدخول قال بعضهم المراد به الامور التى يتوصل بها الى الدخول فيه وهى الكليات أو ماهو أعم منها وعلى هذا فالعلاقة ماتقدم (قوله سمى ذلك) أى ماذكر من الكليات الخمس وأتى باشارة البعيد للفصل بين الاشارة ومرجعها بالقول الثانى أولان الألفاظ أعراض تنقضى بمجرد النطق وقوله به أى بلفظ ايساغوجى وقوله باسم الحكيم الخ بدل من قوله به وعليه فهو من تسمية الشىء باسم واضعه والعلاقة التعلق فى الجملة أو السببية على بعد تدبر واسم هذا الحكيم ارسط بكسر الهمزة وفتحتين بعدها وقيل ارسطاطاليس فهما اسمان لمسمى واحد خلافا لمن توهم أنهما شخصان (قوله وقيل باسم متعلم الخ) أى وقيل سمى ماذكر من الكليات بهذا اللفظ باسم متعلم وفيه ماتقدم وذلك أن حكيما استخرج الكليات الخمس وجعلها حين سفره عند رجل يقال له ايساغوجى فطالعها فلم يقدر على فهمها فلما رجع الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجى الحال كذا وكذا فسميت باسمه والعلاقة على هذا التعلق فى الجملة (قوله وفى نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير) أى فلا تنظر لما خالف ماذكرته فتبادر بنسبة الخطأ أو السهو الى فان الأحسن أو الصواب ماذكرته (قوله ولما كانت معرفة الكليات الخ) جواب سؤال مقدر حاصله أن المقصود انما هو البحث عن الكليات وما بعدها لان المنطق من حيث هو منطق انما يبحث عما يتعلق بالذهن لا باللسان فلم قدم بحث الدلالات وأقسام اللفظ على الكليات مع أن ذلك ليس من مباحثه وحاصل الجواب أن تلك المعانى المقصودة لما توقفت افادتها واستفادتها على الألفاظ بدؤا ببيانها وقسموها الى مفرد ومركب ولما كان استفادة المعانى منها لا من حيث ذاتها بل من حيث دلالتها تعرضوا لبحث الدلالات أولا وقول الشارح وأقسام اللفظ معطوف على معرفة أو على الدلالات كما لا يخفى وقوله تتوقف الخ أى توقف شروع واعلم أن أنواع التوقف خمسة الاول توقف شروع كهذا المذكور والثانى توقف شعور كتوقف المعرف على تعريفه والثالث توقف وجود كتوقف

(مستعينا بالله تعالى) أى طالبا منه المعونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجود) أى العطاء على عباده هذا (ايساغوجى) هو لفظ يونانى معناه الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أى مكان الدخول بالمنطق سمى ذلك به باسم الحكيم الذى استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه فى كل مسئلة بقوله يا ايساغوجى الحال كذا وكذا وفى نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال

(اللفظ الدال) بالوضع وهو ماوضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ماوضع له بالمطابقة) لمطابقته أى موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أى على جزء ماوضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى مايلازمه) أى مايلازم ماوضع له (فى الذهن بالالتزام) لالتزام المعنى أى استلزامه له سواء لازمه فى الخارج أيضا أولا (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدى مطابقة لانه فى قوة قضايا بعدد أفراده أى جاء فلان وجاء فلان وهكذا فسقط ماقيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض أفراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئى لانه فى مقابلة الكلى لان دلالة العموم من باب الكلية لا الكل

الماهية على أجزائها والرابع توقف تأثير كتوقف المفعول على علته الفاعلية والخامس توقف اشتراط كتوقف الصلاة على الطهارة (قوله اللفظ الدال بالوضع) أى لا غير اللفظ ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل لان الكلام ليس فيما ذكروا خذ التقييد بقوله بالوضع من قول المصنف على تمام ماوضع له (قوله وهو ماوضع لمعنى) أى ليدل عليه والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى (قوله يدل بتوسط الوضع) أشار به الى جواب اعتراض ورد على المصنف حاصله أن كلا من حدود الدلالات الثلاث منتقض بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع بأوضاع متعددة فان دلالته على الضوء يصح أن تكون حينئذ مطابقة لكونه تمام ماوضع له وتضمنا لكونه جزء ماوضع له والتزاما لكونه لازم ماوضع له على اختلاف الاوضاع وحاصل الجواب أن قولهم اللفظ يدل على ماوضع له مطابقة أى بتوسط الوضع له وقولهم وعلى جزئه أى بتوسط الوضع لتمام المعنى وقولهم وعلى لازمه أى بتوسط الوضع للمزومه وقد أجيب بغير ذلك مما يعلم من المطولات (قوله على تمام ماوضع له) كان الاولى حذف لفظ التمام لايهامه اشتراط التركيب فى المعنى المطابقى وليس كذلك لان المطابقى قد يكون بسيطا كما سيأتى ولايهامه أن الدلالة على آخر أجزاء الشىء كالعاشر من العشرة مثلا مطابقة اذ تمام الشىء غايته مع أنها دلالة تضمن قطعا وانما استتر الضمير فى الصلة مع أنها جارية على غير ماهى له لكون الصلة فعلا والذى أوجب فيه البصرى الابراز الوصف لا الفعل كما بين فى محله (قوله بالمطابقة) أى دلالة ملتبسة بالمطابقة وقوله لمطابقته له أى مطابقة اللفظ لماوضع له وعبر بصيغة المفاعلة للاشارة الى أن الموافقة من الجانبين والمراد بها المساواة كما يؤخذ مما بعده (قوله اذا توافقا) بحذف التاء كما فى بعض النسخ وفى بعضها اثباتها وهو أولى لان مجازى التأنيث وان جاز تأنيثه وتذكيره الا أن التأنيث أرجح هكذا قال بعض أرباب الحواشى وأنت خبير بأنه كلام ناشىء عن الغفلة لان مجازى التأنيث انما يجوز تذكيره وتأنيثه عند اسناد الفعل الى الظاهر أما عند اسناد الفعل للضمير كما هنا فيجب التأنيث وحينئذ فالصواب اثبات التاء (قوله وعلى جزئه) أى بتوسط الوضع للمعنى الذى وضع له كما تقدم وقوله لتضمن المعنى لجزئه أى دخول الجزء فى ضمن المعنى (قوله ان كان له جزء) أشار به الى أن دلالة المطابقة قد توجد بدون دلالة التضمن كما سيأتى وقوله كالنقطة أولى من تمثيل غيره بالواجب تقدس اسمه لما فيه من سوء الأدب مع أنه لا يتصف بالبساطة والتركيب (قوله أى مايلازم ماوضع له) أى بتوسط الوضع لماوضع له كما تقدم ولم يقل كسابقه ان كان له لازم لعله مراعاة لكلام الامام القائل بأن المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها وان كانت تلك المقالة مردودة بأن المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو الذى يكفى فى جزم العقل باللزوم فيه تصور الملزوم فقط (قوله سواء لازمه فى الخارج) أى كالزوجية بالنسبة للاربعة مثلا أولا أى كالملكات بالنسبة للاعدام (قوله (١) وعلى قابل صنعة الخ) أورد عليه أن المراد باللزوم اللزوم البين بالمعنى الاخص كما تقدم وليس هذا كذلك اذ لا يلزم من تصور الانسان تصور هما ولا الحكم باللزوم فالاولى التمثيل بما تقدم وأجيب بأن التمثيل به من حيث انه لازم بين بالمعنى الاعم ولا شك أن اللزوم المذكور شرط لان اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون الاعم أيضا شرطا وأما عدم كفايته فشىء آخر على أن هذه مناقشة فى المثال وهى ليست من دأب المحصلين (قوله ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدى مطابقة) هذا جواب عما أورده العلامة القرافى من أن دلالة العام على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاث اذ المطابقة الدلالة على تمام المعنى والبعض ليس كذلك والتضمن الدلالة على الجزء والبعض ليس جزءا بل هو جزئى والالتزام الدلالة على الخارج اللازم والبعض ليس خارجا وأجاب عنه الاصبهانى شارح المحصول وتبعه الشارح بأن دلالته على ماذكر مطابقة لان العام كجاء عبيدى فى قوة قضايا بعدد أفراده كجاء فلان وجاء فلان الخ ودلالة كل من هذه القضايا على بعض الأفراد مطابقة فتكون دلالة ماهو فى قوتها عليه كذلك ورد بأنه لا يفيد لانه لا يلزم من كون الشىء فى قوة الشىء أن يكون مثله فى الدلالة وبيانه أن قولهم فى قوة قضايا انما ينتج دلالته على جميع ماتدل عليه تلك القضايا بالمطابقة لا على بعض ماتدل عليه اذ هو ليس فى قوة بعض القضايا الجزئية الدالة على الابعاض والحاصل أن كون دلالته على بعض الأفراد مطابقة

(١) (قوله وعلى قابل صنعة الخ) كذا بخطه والذى فى نسخ الشرح التى بأيدينا وعلى قابل العلم وصنعة الخ وكثيرا مايقع اختلاف يسير بين نسخته التى كتب عليها والتى بأيدينا والخطب فى ذلك سهل اه مصححه

فرع كونه فى قوة القضية الدالة على ذلك الفرد ولو كان فى قوتها ومساويا لها فى دلالتها لما كان فى قوة الجميع الشامل لها ولغيرها اذ مساواته للجميع تستلزم زيادته على البعض فتبطل مساواته لذلك البعض ودلالته على الجميع لاسبيل الى انكارها فيكون مساويا له لا للبعض فلا تكون دلالته على البعض مطابقة على أننا لو أرخينا العنان وسلمنا أن القضية فى قوة تلك القضايا ومساوية لها نقول ليس كلامنا فى ذلك بل فى دلالة العام كلفظ عبيد والا لخرجنا من دلالة المفرد الى دلالة المركب وقول الشارح لأن دلالة العموم أى ذى العموم من باب الكلية قال بعضهم هو علة لقوله فسقط الخ ولا يصح الا بتكلف بعيد فالأولى جعله علة لمحذوف دل عليه ماقبله والتقدير وانما كان العام كليا لأن دلالة العموم الخ والحق أن دلالة العام على بعض أفراده تضمن لأنه جزء بالنظر لدلالة العام على مجموع الأفراد وقول الشارح بل هو جزئى مسلم لكن يقال هو جزئى فى نفسه وجزء باعتبار آخر وهو اعتبار مجموع الافراد وقوله لأن دلالة الخ مسلم أيضا وقوله لا الكل ممنوع لأنا نقول هو كلى من حيث عموم الحكم لكل فرد مما صدق عليه العام وكل من حيث وضعه للمجموع من حيث هو مجموع وذهب بعض مشايخنا الى أن دلالة العام على ماذكر دلالة التزام نظرا الى أنها باعتبار الجزئية العارضة خارجة ورد بأن كلامنا فى دلالة العام على بعض أفراده وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من أفراد العام لأن كونها أفرادا انما هو باعتبار ذاتها على أنا لا نسلم أنه باعتبار الجزئية العارضة لازم للعام تدبر

(قوله والدلالة) هى بتثليث الدال مصدر دل وكان الاولى أن يقدم الشارح هذا البحث على ماتقدم لأن معرفة كون اللفظ دالا متوقفة على معرفة حقيقة الدلالة (قوله كون الشىء بحالة الخ) الحالة فى اللفظ الدال وضعه بازاء المعنى ليفهم منه عند اطلاقه سواء فهم بالفعل أولم يفهم وقوله يلزم من العلم به أى بسبب تلك الحالة وبواسطتها العلم بشىء آخر والمراد باللزوم هنا اللزوم مطلقا بينا أو غير بين والمراد بالعلم مايشمل التصور والتصديق يقينيا أو ظنيا لكن اذا كان يقينيا سمى دليله برهانا والا سمى أمارة ودليلا اقناعيا وهذا التعريف للدلالة طريقة المتأخرين عدلوا اليها عن تفسير المتقدمين لها بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من أن الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فهما متباينان ولا يصح تفسير أحد المتباينين بالآخر ومن أن الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلا يكون الفهم هو الدلالة وأجيب عن الأول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب لأنهم فسروا الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك ان هذا المركب صفة للفظ بدليل أنه يقال هذا اللفظ فهم منه أو يفهم منه كذا وعن الثانى بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل الفهم مجاز لا حقيقة (قوله والدلالة تنقسم الخ) اعلم أن أقسام الدلالة ستة لأن الدال لفظ وغيره ودلالة كل منهما وضعية وعقلية وطبيعية فدلالة اللفظ وضعا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعقلا كدلالة اللفظ على لافظه وطبعا كدلالة آح على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ وضعا كدلالة الاشارة بالرأس أو العين على معنى نعم أولا وعقلا كدلالة الأثر على المؤثر وطبعا كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل والشارح رحمه الله قسم الوضعية معنى الى لفظية وغير لفظية وعبر عن غير اللفظية بالفعلية وشتت القسمين كما ترى ولم يقسم العقلية والطبيعية لتكون الاقسام ستة وقد عرفتها مما قدمناه وبيان النسب بينها على وجه الاجمال أن يقال الوضعية اللفظية مباينة للطبيعية اللفظية وكلاهما أخص من العقلية اللفظية خصوصا مطلقا خلافا لما فى البرهان من جعله وجهيا اذ كلما وجد وجدت العقلية من غير عكس وماقيل فى أقسام اللفظية يقال فى أقسام غيرها من غير فرق واللفظى بأقسامه مباين لغير اللفظى بأقسامه وهذه النسب باعتبار المصداقات وأما باعتبار المفهومات فهى متباينة كما لا يخفى على المتأمل (قوله كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ) أى بحالة وهى الوضع كما تقدم وقوله فهم منه المعنى أى بسبب تلك الحالة قال شيخنا أتى بمتى الذى هو سور الكلية اشارة الى أنه يشترط فى دلالة الالتزام أى التى هى فرد من أفراد الدلالة الوضعية أن يكون اللازم بينا بالمعنى الاخص لأنه الذى بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف ماو أتى باذا التى هى للاهمال فانه لا يفهم ذلك لأن المهملة فى قوة الجزئية (قوله ولما كانت الدلالة الخ) أى لا بالمعنى السابق وهو كون الشىء الخ بل بمعنى أخص وقوله

والدلالة هى كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والاول الدال والثانى المدلول فالدال هو الذى يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والمدلول هو الذى يلزم من العلم بشىء آخر العلم به وقد بينتها فى شرح آداب البحث (والدلالة) تنقسم الى (فعلية) كدلالة الخط والاشارة (وعقلية) كدلالة اللفظ على لافظه (وطبيعية) كدلالة الانين على الوجع (ووضعيه) وهى كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهى المرادة هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بفهم المعنى منه أى انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء

نسبة أى أمرا نسبيا اضافيا يتصف به كل مما ذكر فيقال لفظ ذو دلالة ومعنى وسامع كذلك لكن قد يقال لو كانت نسبة بين اللفظ و بين السامع لتوقفت الدلالة على السامع لأن النسبة تتوقف على طرفيها مع أنه ليس كذلك وأجاب عنه الاستاذ الوالد فى حاشيته بامكان أن يقال الدلالة متوقفة على السامع بالقوة أو الفعل تأمل وقوله اضافتها أى نسبتها وقوله فتفسر بذلك أى بكون اللفظ الخ وقوله اى انفهامه فسره بذلك ليصح كونه صفة للمعنى وفى السيد على المفتاح أن كل هذه التفاسير من المساهلات التى لا تخل بالمقصود وذلك لأن الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة به هى كون اللفظ بحيث يترتب عليه ماذكر و تلك الحيثية هى الدلالة (قوله أن المطابقة لا تستلزم التضمن) أى ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فتكون دلالته عليه مطابقة ولا تضمن لأن المعنى لا جزء له (قوله وكذا لا تستلزم الالتزام) أى لتوقفه على أن يكون لمعنى اللفظ لازم يلزم من تصور المعنى تصوره وليس كل ماهية كذلك لامكان أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك (قوله خلافا للفخر الرازى) أى فى زعمه أن المطابقة تستلزم الالتزام قال لأن تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها ورد بأنا لا نسلم أن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها لانا نتصور كثيرا من الماهيات ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن أنها ليست غيرها (قوله فيستلزمان المطابقة) أى لأنهما لا يوجدان الا معها لكونهما تابعين لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيدنا بالحيثية احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة لها وقد توجد بدونها كما فى الشمس والحركة أما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها لا معها لا يقال المطابقة متبوعة والتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون تابعه فالمطابقة لا توجد بدونهما لامكان أن يقال انما يصح ذلك لو صدق أن المطابقة متبوعة دائما وهو ممنوع لما تقدم لك فلا تغفل (قوله ودلالة المطابقة لفظية) أى ووضعية لما علمت من أن مقسم الدلالات هو الدلالة اللفظية الوضعية (قوله لأنها بمحض اللفظ) أى اللفظ الخالص من ضميمة أمر عقلى اليه وهو انتقال الذهن من المعنى الموضوع له الى شىء آخر بخلاف الأخريين وليس المراد بكونها بمحض اللفظ أنه ليس للعقل مدخل فيها لأن العقل له مدخل فى جميع الدلالات (قوله عقليتان) أى منسوبتان الى العقل بمعنى أنه محتاج فيهما مع الوضع الى ضميمة أمر عقلى كما أشار اليه الشارح (قوله وقيل وضعيتان) أى منسوبتان الى الوضع كالاولى لاستنادها الى الوضع لكن الاستناد فى الاولى بلا واسطة لأن المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين ما عين له اللفظ بالوضع الحقيقى كالانسان للحيوان الناطق أو المجازى كالاسد للرجل الشجاع وفى الأخريين بواسطة فليس الوضع سببا تاما بل سبب سبب بخلاف الاولى و بيان ذلك أن الوضع سبب فى فهم معنى اللفظ وفهم معناه سبب فى فهم جزئه أو لازمه فالوضع بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ هو السبب المباشر و بالنسبة لفهم الجزء أو اللازم سبب سبب والحاصل أن هناك مقدمتين احداهما وضعية وهى كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهى فى التضمن وكلما فهم المسمى فهم جزؤه وفى الالتزام وكلما فهم المسمى فهم لازمه فالمطابقة لما لم تستند الا الى الاولى اتفق المناطقة على أنها وضعية والأخريان لما توقفتا عليهما اختلف فيهما فمن نظر الى استنادهما الى الاولى قال انهما وضعيتان ومن نظر الى استنادهما الى الثانية قال انهما عقليتان و بقى مذهب آخر وهو أن المطابقة والتضمن وضعيتان والالتزام عقلية ووجه بأن أجزاء المسمى لما لم تكن خارجة عما وضع له اللفظ كانت كأن اللفظ موضوع لها بخلاف المعنى الالتزامى (قوله واللوازم ثلاثة) أى من حيث هى لا بقيد كونها ذهنية أو خارجية ولا بقيد كون اللزوم الذهنى بينا بالمعنى الاخص أو بينا بالمعنى الاعم أو غير بين واعلم أن النسبة بين اللزوم الذهنى والخارجى العموم والخصوص المطلق والذهنى هو الاعم لانه كلما تحقق اللزوم الخارجى تحقق الذهنى ولا عكس كما فى الاعدام المضافة الى ملكاتها كما سيأتى فى الشارح (قوله كسواد الغراب والزنجى) انما لم يكن ذهنيا أيضا لأن العقل لا يحيل غرابا أبيض وهذا اللزوم لا يعتبره

أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازى وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والأخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعيتان وعليه أكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجى ولازم ذهنا فقط

المنطق كما سيأتي بخلاف الأصولي والبياني لأن المعتبر عندهما مطلق اللزوم على أي وجه أمكن ولهذا كثرت الفوائد التي يستنبطونها من الكتاب والسنة (قوله كالبصر للعمى) أي فانه لا يمكن أن يتصور العمى في الذهن الا و يتصور معه البصر وهما في الخارج متنافيان كما سيأتي (قوله والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني) أي البين بالمعنى الأخص كما تقدم وهو الذي يكفي في الجزم باللزوم تصور الملزوم كالزوجية للاثنين وأما البين بالمعنى الأعم فهو ما يكون تصور الملزوم واللازم كافيا في الجزم باللزوم وقد ظهر بهذا التفسير معنى قولهم بالمعنى الأخص و بالمعنى الأعم وذلك لأن كل ما كفى في الجزم باللزوم فيه تصور الملزوم كفى في الجزم باللزوم فيه تصوره مع اللازم ضرورة أن تصور الملزوم اذا كان كافيا زاده تصور اللازم قوة ولا عكس بالمعنى اللغوي وهو ظاهر وغير البين هو المحتاج لواسطة كالحدوث للعالم و به تتم أقسام اللازم الذهني الثلاثة (قوله لأن اللزوم الخارجي) أي ولو مع الذهني لو جعل شرطا الخ و بهذا اندفع ما أورد من أن الدليل أعم من المدعى اذ المدعى أن المعتبر عند المناطقة هو اللزوم الذهني فقط والذي يفيده الدليل عدم شرطية اللزوم الخارجي الصادق بكون أحد اللازمين شرطا و وجه اندفاعه أن الذي نفى شرطيته هو اللزوم الخارجي ولو صاحبه لزوم ذهني كما في الأول تأمل (قوله واللازم باطل) أي وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدونه وقوله فكذا الملزوم أي وهو كون اللزوم الخارجي شرطا في الدلالة الالتزامية وذلك لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وأورد عليه أنه يلزم من ذلك أن يكون اللزوم البين بالمعنى الاخص غير معتبر في دلالة الالتزام لأن اللزوم الخارجي معتبر فيه وقد انتفى فينتفي هو أيضا و بيان ذلك أن اللزوم الخارجي لو لم يعتبر في الأخص لم يكن أخص من الأعم بل يكون مباينا له لأنه اعتبر في الاعم فانه فسر بما يكون تصور الملزوم واللازم كافيا في الجزم بلزومه فاللزوم المعتبر فيه هو اللزوم الخارجي لانه لو أريد به الذهني فان كان بالمعنى الاخص لزم أن يكون الاعم عين الاخص اذ يصير معناه ما يكون تصورهما كافيا في الجزم بأن تصور الملزوم يكفي في الجزم باللزوم لاستلزامه تصور اللازم وهذا عين الاخص وان كان بالمعنى الاعم لزم أخذ الشيء في تعريف نفسه وهو باطل للزوم الدور فتعين أن يراد به اللزوم الخارجي فيلزم كونه معتبرا في دلالة الالتزام وأجيب بأن المعتبر في الاعم مطلق اللزوم أعم من أن يكون ذهنيا أو خارجيا فيكون هو المعتبر في الاخص و يحتمل أن يكون المراد باللزوم في التعريفين مطلق اللزوم الذهني أعم من أن يكون بينا أو غير بين وكأن هذا هو الأسلم كما لا يخفى على المتأمل (قوله كالعمى) هذا رأي الفلاسفة ومذهب المتكلمين أنه معنى وجودي يضاد الادراك بحاسة البصر والمراد بالعدم ما له وكالعمى مثال لذلك الدال فالمعنى لان دال العدم كالعمى يدل الخ و بهذا سقط ما في بعض الحواشي (قوله يدل على الملكة) أي ملكته التزاما ككل عدم أضيف الى ملكته فان اللفظ الدال عليه يدل على ملكته التزاما فلفظ العمى يدل على عدم مضاف الى البصر مطابقة لانه تمام ما وضع له لا على العدم والبصر معا والا كانت دلالته على البصر تضمنية وأورد عليه أنه اذا كان المعنى المطابقي العدم من حيث انه مضاف للبصر كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث هو مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامي على المدلول المطابقي في المعرفة وأجيب بأنه لا بعد في ذلك لان اللازم في الالتزام كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور المدلول المطابقي بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدم عليه في التحقق أو أخر أو كان معه (قوله عما من شأنه) أي من شأن شخصه كالبصير الذي عرض له العمى أو من شأن نوعه كالانسان فانه من شأن نوعه وهو الانسان قابلية البصر أو من شأن جنسه كالعقرب فان شأن جنسه وهو الحيوان ما ذكر وقوله مع أن بينهما معاندة أي منافاة ومباينة (قوله ثم اللفظ الدال) هذا شروع في بيان أقسام اللفظ بعد الفراغ من بيان أقسام الدلالة وأخذ التقييد بالدال من اعادة اللفظ معرفة لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى ما لم توجد قرينة على خلافه ولا قرينة هنا واللفظ الدال فيما تقدم لم يقيد باحدى الدلالات بل هو أعم ولم يقيد كغيره بالمطابقة لانقسام اللفظ الدال من حيث هو لما ذكر ومن قيد بالمطابقة لم يرد أن غيرها لا ينقسم للمفرد والمركب بل نظر لكون المطابقة سابقة على غيرها ضرورة اذ لا يمكن

كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لأن اللزوم الخارجي لو جعل شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لأن العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لأن العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال (اما مفرد

حصول شيء من الأقسام في غيرها الا بعد حصوله فيها فاقتصر على المطابقة اعتمادا على فهم السامع (قوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه الخ) ظاهر كلامه أن الارادة شرط في الدلالة وهو الذي صرح به الشيخ ورأى المتأخرين عدم الاشتراط قالوا لأن اللفظ يوصف بكونه دالا في نفسه سواء استعمل أو لم يستعمل والتحقيق كما ذكره بعض الحذاق أن الدلالة ان أريد بها الدلالة بالقوة لم يشترط فيها الارادة وان أريد بها الدلالة بالفعل كانت الارادة شرطا فيها ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين المتقدمين وأورد على التعريف أنه يصدق على زيد قائم فان الزاي مثلا جزء منه ولا يراد بها الدلالة على جزء معناه مع أنه مركب فلا يكون تعريف المفرد مانعا وحينئذ فالاولى أن يقال لا يراد بجزء منه بالتنكير أي جزء من أجزائه ولا شك أن هذا يراد ببعض أجزائه الدلالة على جزء معناه فيكون خارجا عن التعريف (قوله كتي علما) قيد به ليكون قسما من المفرد وليصح كونه مثالا لما لا جزء له (قوله لكن لا يدل عليه) أي على جزء معناه ولا يصح عود الضمير الى معنى من قوله ذو معنى لأنه أضافه للمعنى فلا يصح سلب كونه دالا عليه ولا يصح أن يراد بقوله ذو معنى أي قبل العلمية وبقوله لكن لا يدل عليه أي بعد العلمية لأنه يشمل حينئذ الحيوان الناطق علما (قوله دال عليه) أي على جزء معناه أيضا ولا يصح عوده الى معنى لأنه يشمل عبد الله علما ولأنه لا فائدة له بعد اضافته للمعنى كما هو ظاهر (قوله كالحيوان الناطق الخ) انما جعل هذا مثالا لهذا القسم وعبد الله مثالا لما قبله مع أن كلا منهما له جزء يدل على معنى قبل العلمية ولا يدل على شيء بعدها لأن الأول له مفهومان أصليان هما جزآن للمفهوم المنقول اليه ولا كذلك الثاني فقول الشارح أولا لكن لا يدل عليه معناه أن أحد الجزأين وان كان له معنى قبل العلمية لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى بعد العلمية فلم يدل جزؤه على جزء المعنى وقوله ثانيا دال عليه الخ معناه أن أحد الجزأين له معنى وذلك المعنى جزء معناه بعدها فقد دل جزؤه على جزء المعنى لكن لم يرد ذلك بعد العلمية تدبر وحاصل ما ذكره الشارح أن أقسام المفرد أربعة وقد تبع فيما ذكر المناطقة وقسمه الغنيمي الى أربع عشرة صورة وهو من تفرداته وحاصله أن المفرد اما أن يكون بسيطا أولا والأول اما أن يكون معناه بسيطا كتي علما للنقطة أو مركبا كتي علما لزيد والثاني اما أن يكون معناه بسيطا أو مركبا فالأول اما أن لا يدل جزؤه على شيء كنقطة أو يدل على معنى خارج كغلام زيد علما للنقطة أو يدل كل من جزأيه على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كنقطة ونهاية الخط علما للنقطة أو يدل أحد جزأيه على خارج والآخر لا يدل كغلام زيد علما للنقطة أو والآخر على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كغلام نقطة علما للنقطة أو يدل أحدهما على المعنى المقصود والآخر لا يدل أصلا كنقطة ديز علما للنقطة والثاني اما أن لا يدل جزؤه على شيء كزيد أو يدل على خارج كغلام زيد علما أو يدل أحد جزأيه على خارج والآخر على داخل دلالة غير مقصودة كغلام حيوان علما لانسان أو أحدهما على خارج والآخر لا يدل كغلام ديز علما لانسان أو كل منهما على جزء المعنى دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما لانسان أو أحدهما على جزء المعنى والآخر لا يدل كحيوان زيد علما لانسان وهذا تقسيم عقلي لم يوجد من أقسامه الا بعضها (قوله لا يكون كذلك) أي كالمفرد وفسره الشارح بلازمه فقال بأن يراد بالجزء منه الخ ولو جرى على مقتضى التعبير لقال أي لا لا يراد الخ (قوله كرامي الحجارة) أي ان كان غير علم والا كان من قبيل المفرد كما لا يخفى ولو قال كغلام زيد لكان أولى اذ كلامنا في المؤلف لا في المركب وهذا لا يصلح مثالا له لعدم الالفة بين الرامي والحجارة ويمكن أن يجاب بأن الالفة حاصلة باعتبار وصف الاول بكونه راميا والثاني بكونه مرميا أو يقال أشار بذلك الى أن المراد بالمؤلف مطلق المركب (قوله لأن الرامي الخ) لو أسقط أل لكان أولى لأن جزء المركب المذكور انما هو رامي بدون أل وقوله ثبت له الرمي انما ذكر الضمير لان الذات مذكر لان تاؤه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله جل ثناؤه (قوله والحجارة مرادة الدلالة الخ) مقتضاه أن الجزء الثاني مقصود ومعتبر في تركيب المركب الاضافي وليس كذلك لما صرحوا به من أن المركب الاضافي مركب من جزء مادي وهو رامي في هذا المثال ومن جزء صوري وهو الاضافة وقد يقال ما صرحوا به انما هو فيما اذا كان المقصود معنى المضاف فقط وحينئذ فلا يظهر كونه من قبيل المركب أما اذا كان المقصود معنى المضاف والمضاف اليه كما هنا تعين كون المضاف اليه جزأ ماديا أيضا (قوله لانه مقدم طبعا)

وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء كتي علما أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) أوله جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد الله علما لانسان لأن المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لانسان لأن المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامي الحجارة) لأن الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لأنه مقدم طبعا

التقدم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم ولا يكون علة تامة في وجوده كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على الكل ويقال له تقدم بالذات أيضا وهذا أحد أقسام خمسة لتقدم ثانيها التقدم بالعلة بأن يكون وجود المتقدم علة وسببا لوجود المتأخر كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوئها ثالثها التقدم بالزمان كتقدم الأب على الابن رابعها التقدم بالرتبة اما حسا ووضعا كتقدم الامام على المأموم أو عقلا وطبعا كتقدم الجنس على النوع خامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم وأنت خبير بأن تقدم المفرد انما هو باعتبار ما صدق عليه مفهومه لأنه حينئذ جزء والجزء مقدم على الكل طبعا وأما باعتبار مفهومه فهو مؤخر عن مفهوم المركب لأن التقابل بينهما تقابل العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها ولذلك قدم صاحب الشمسية تعريف المركب لأن القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد فيها الى الماصدقات (قوله ولأن قيوده عدمية) أورد عليه أن المقدم قيد واحد وهو كونه لا يراد بالجزء منه الخ وأجيب بأنه في قوة قيود فكأنه قال ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مرادة أو يقال جمع القيد للتعظيم أو للأمرين معا (قوله والعدم مقدم على الوجود) هذا انما يصح أن لو أريد بالعدم العدم المطلق وليس مرادا هنا انما المراد العدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة لملكاتها (قوله وأراد بالمؤلف المركب) مراده بيان أن المصنف جار على المذهب المشهور بين المناطقة من أنه لا فرق بينهما خلافا لبعض المناطقة كما يظهر مما يأتي ولاهل العربية حيث ذهبوا الى أن التأليف أخص اذ هو تركيب مع زيادة وهي وقوع الالفة بين الجزأين أو الاجزاء (قوله ما هو أخص منه الخ) اذا تأملت في التعريفين الآتيين وجدتهما متباينين لأنه اعتبر في المركب دلالة الجزء على غير المعنى المقصود وفي المؤلف دلالة الجزء على جزء المعنى (قوله لا يدل جزؤه على شيء) أي من أجزاء معناه وقوله ما دل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة كالحيوان الناطق (قوله والمراد بالارادة) أي المفهومة من لفظ يراد وقوله على قانون اللغة أي القواعد المأخوذة من تتبع كلام أهل اللغة والمراد الجارية على مقتضى تلك القوانين كما هو ظاهر (قوله والالفاظ الموضوعة للدلالة الخ) أي الالفاظ المشهورة الكثيرة الوقوع فلا يرد أن الجمع والكتب والالصاق مثلا تدل على الضم المذكور وقوله على ضم الخ خرج به التصنيف فان معناه تفريق الشيء وجعله أصنافا لاضم الاصناف والترصيف فان معناه التحسين (قوله مؤتلفة كانت) أي بينها ألفة كحيوان ناطق وقام زيد وقوله أولا كانسان لا انسان اذ لا ألفة بين الاثبات والنفي وقوله مرتبة الوضع أي فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق وقوله أولا أي كناطق حيوان اذ مقتضى الطبع تقديم الجنس في الوضع على الفصل (قوله وهو) أي الترتيب جعلها أي الأشياء وقوله بالتقدم والتأخر متعلق بنسبة وقوله وان لم تكن مؤتلفة أي كانسان لا انسان فان الترتيب الوضعي الطبعي موجود ولا ألفة بينهما اذ لا ألفة بين الاثبات والنفي وقوله أم لا مقابل قوله سواء كانت مرتبة الوضع أي أم لم تكن مرتبة الوضع كناطق حيوان فان بين الجزأين ألفة ولا ترتيب كما هو ظاهر (قوله فهو) أي التأليف أعم من الترتيب من وجه أي لانه اعتبر في الأول وجود الالفة وفي الثاني كون الاجزاء مرتبة الوضع فيجتمعان في مركب بين أجزائه ألفة وترتيب كحيوان ناطق وينفرد الأول فيما فقد فيه الترتيب كناطق حيوان والثاني فيما عدم الالفة كانسان لا انسان (قوله وأخص من التركيب مطلقا) أي لتقييده بكون أجزائه مرتبة الوضع ولا كذلك التركيب (قوله وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف) أي بأن أراد بالتأليف مطلق التركيب فلم يعتبر فيه الالفة المقتضية لكونه اخص من وجه كما في الذي قبله (قوله وبعضهم جعلهما مترادفين) أي بان اعتبر في الترتيب وقوع الالفة وفي التأليف كون الاجزاء مرتبة الوضع تأمل (قوله والمفرد) ظاهره مطلقا اسما أو فعلا أو حرفا مع أن المنقسم الى الكلي والجزئي هو الاسم وأما الفعل فهو كلي أبدا كما صرحوا به لانه محمول على فاعله ومن شأن المحمول الكلية وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه وأما الحرف فليس كليا ولا جزئيا لانه لما لم يفد معناه الا بمتعلقه وكان معناه فيما دخل عليه لم يكن بذاته كليا ولا جزئيا هكذا قال بعض الشارحين وهو مخالف لما عليه علماء الوضع من أن الحرف له معنى في نفسه وان كان

فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالمؤلف المركب فالقسمة ثنائية ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلا معنى لا يلزم أن يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف والترتيب فالتركيب ضم الأشياء مؤتلفة كانت أولا مرتبة الوضع أولا فهو أعم من الآخرين مطلقا والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد)

لايدل عليه الابمتعلقه ثم اختلفوا فذهب السعد الى أنه كلى لأنه موضوع عنده للمعنى المطلق فمن مثلا موضوعة للابتداء المطلق لكنها لم تستعمل الا فى الابتداء الجزئى فالحروف عنده كلية وضعا جزئية استعمالا وذهب العضد الى أنه موضوع للمعنى الجزئى المستحضر بالمعنى المطلق فالحروف عنده جزئية وضعا واستعمالا وآلة الوضع على هذا كلية وهذا المذهب هو الحق وتخصيص التقسيم بالمفرد غير ظاهر لان من الكليات مافيه تركيب كالجسم النامى الا أن يقال التخصيص بماذكر ليس للاحتراز بل لان الكلام هنا فى الكليات الخمس وهى مفردات لكن يبقى النظر فى المركب من الكلى والجزئى هل هو كلى أو جزئى أولا كلى ولا جزئى انظره (قوله بالنظر الى معناه) أشار به الى أن الكلية والجزئية انما هى من صفات المعانى حقيقة وأما وصف الالفاظ بها فمجاز من باب اطلاق ما للمدلول على الدال والمراد بمعنى المفرد هنا ماوضع لفظ المفرد بازائه كالحيوان الناطق للانسان لامفهومه السابق كما هو ظاهر (قوله اما كلى) قدمه على الجزئى لانه جزءله غالبا والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا وانما قلنا غالبا لأن بعض الكليات قد لا يكون جزءا لجزئيه كالخاصة والعرض العام أو يقال قدمه لأنه المقصود فى هذا الفن اذ المقصود أصالة معرفة كيفية اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية والأولى انما تكتسب من القول الشارح وهو لايركب الامن الكليات والثانية انما تكتسب من القياس وهو لايركب الامن القضايا الكلية أوما هو بمعناها (قوله نفس تصور مفهومه) أى تصور مفهومه من حيث نفسه أى ذاته بقطع النظر عن الدليل الخارجى وانما قيد بذلك ليدخل مايمنع الشركة من الكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجى لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر فى اثبات الوحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل اللاشىء واللاامكان واللاوجود فانها يمتنع أن تصدق على شىء من الأشياء لكن لا بالنظر الى مجرد تصورها وضمير مفهومه للذى الواقع على لفظ المفرد فسقط مافى بعض الحواشى (قوله من حيث انه متصور) قيد به لان ظاهر العبارة يقتضى أن التصور نفسه هو المانع وليس كذلك لان المانع انما هو التصور من حيث انه متصور و بيان ذلك أن نفس التصور جزئى لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه وهو التصور بمعنى الادراك بخلاف الماهية المتصورة فانها كلية أى من حيث هى لا بالنظر للظل الحاصل فى الذهن فان المنتقش فى الذهن صورة جزئية كما هو ظاهر (قوله وقوع الشركة فيه) أى شركة الأفراد فى المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كل منها كما أشار اليه الشارح بالحيثية فعلمت من هذا أن معنى وقوع الشركة فى الكلى ليس باعتبار كون معناه قابلا للتعدد فى نفسه لان معناه شىء واحد وهو الحقيقة بل باعتبار صدق تلك الحقيقة على أفراد متعددة وعبر بالمفهوم دون المسمى ليدخل المجاز فان المسمى فى اصطلاحهم انما يطلق على المعنى الحقيقى بخلاف المفهوم والمعنى واعلم أن الكلى ثلاثة أقسام منطقى وطبيعى وعقلى الأول مفهوم الكلى وسمى منطقيا لانه المبحوث عنه فى فن المنطق والثانى ماصدق عليه هذا المفهوم كطبيعة الحيوان أى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وسمى طبيعيا لتعلقه بنفس الطبيعة أى الحقيقة والثالث مجموع الأمرين وسمى عقليا لانه لاوجود له الا فى العقل (قوله وتناهت) أى وقفت عند حد ووصلت الى عدد محصور وقوله كالكواكب مثال للأفراد لا للكلى المتناهى الافراد وكلها هو الكواكب والمراد بها السبعة السيارة لانه صار علما بالغلبة عليها وقد جمعها بعضهم فى قوله

زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت لعطارد الاقمار

(قوله أم لم تتناه) عطف على قوله وتناهت أى أم وجدت ولم تتناه وقوله كنعمة الله لايصح التمثيل به لما ذكر لان الكلام فى الكلى الذى وجدت أفراده فى الخارج وكان ذلك الموجود غير متناه وعدم تناهى نعمة الله انما هو باعتبار مالم يدخل منها فى الوجود ومثل له بعضهم بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة اذ ما من حركة عندهم الا وقبلها حركة لا الى أول والأولى التمثيل لذلك بموجود أو شىء أو ثابت فان أفرادها الموجودة فى الخارج غير متناهية فانها تصدق على صفاته تعالى الوجودية القديمة القائمة بذاته وقد دل الدليل على أنها لانهاية لها واستحالة وجود ما لانهاية له انما هى فى الحوادث ولذا قال ابن غازى والحادث الداخل فى الوجود

بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لايمنع نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من أفراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين سواء وجدت أفراده فى الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناه كنعمة الله

ذوغاية فقيد بالحادث للاشارة الى ماذكر (قوله أم لم توجد فيه) عطف على وجدت أى لم يوجد شىء من أفراده فى الخارج وقوله لامتناعها أى لاستحالة وجودها (قوله أو لعدم وجودها) عطف على قوله لامتناعها والمراد بالوجود الايجاد مجازا لئلا يلزم تعليل الشىء بنفسه (قوله كجبل من ياقوت و بحر من زئبق) أورد على هذا التمثيل أن كلا منافى المفرد. وهذا من قبيل المركب وأجيب بأن هذا من قبيل المفرد المقيد لا من قبيل المركب اذ المقصود هو الجبل والبحر فقط بقيد أن يكونا من كذا لا هما وكذا حتى يكونا مركبين (قوله أم وجد منها فرد) عطف على وجدت كذلك وقوله امتنع أى استحال وقوله اذ الدليل الخ علة لقوله امتنع وجود غيره وقوله قطع عرق الشركة أى أصلها والمراد قطعها من أصلها وقوله أم أمكن عطف على امتنع وقد علمت مما ذكره الشارح ان أقسام الكلى ستة وهو تقسيم المتأخرين وأما المتقدمون فقسموه الى ثلاثة ما وجد منه أفراد فى الخارج ومالم يوجد منه شىء وما وجد منه فرد واحد وقسم المتأخرون كل قسم من هذه الثلاثة الى قسمين كما علمته من الشارح (قوله ان استوى معناه فى أفراده) فى العبارة قلب والمعنى تساوت أفراده الذهنية أو الخارجية فى حصوله فيها وصدقه عليها كالشمس والانسان فان صدق الاول على أفراده الذهنية والثانى على أفراده الخارجية بالسوية لا تفاوت بين الأفراد فى المعنى بوجه من أوجه التفاوت الآتية (قوله فمتواطئ) سمى بذلك لان أفراده متوافقة فى معناه من التواطئ وهو التوافق (قوله وان تفاوت فيها) أى لم تستو أفراده فيه وقوله بالشدة والتقدم أى بسبب كون الشىء فى بعضها أشد منه فى البعض الآخر أو أقدم أى أو أولى فالتشكيك على ثلاثة أوجه التشكيك بالشدة والضعف كالوجود فان معناه فى الواجب أشد منه فى الممكن لأن آثار الوجود فى الواجب أكثر والتشكيك بالتقدم والتأخر أى بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والا لزم أن يكون المتواطئ مشكلا كالتقدم بعض أفراده على بعض فى الزمان وذلك كالوجود أيضا فان حصوله فى الواجب قبل حصوله فى الممكن وقد أشار لذلك الشارح والتشكيك بالأولوية كالوجود أيضا فان حصوله فى الواجب أولى منه فى الممكن أى لكونه فيه أتم وأثبت منه فى الممكن وانما كان أتم فى الواجب لانه يقتضى الوجود لذاته ووجود الممكن لغيره وكان أثبت لاستحالة زواله (قوله فمشكك) سمى بذلك لان أفراده مشتركة فى أصل المعنى ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة فالناظر فيه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل له أنه متواطئ لتوافق أفراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف خيل له انه مشترك لأنه لفظ له معان متعددة كالعين فالناظر فيه يشك هل هو متواطئ أو مشترك (قوله أشد منه فى العاج) أى لان تفريق البصر فى بياض الثلج أكثر منه فى بياض العاج فكان بهذا الاعتبار أشد منه (قوله وأشد منه) أى من نفس المعنى فيه أى فى الممكن يعنى أن الوجود فى الواجب أشد من نفسه فى الممكن لكثرة آثاره فى الواجب كما علمت (قوله واما جزئى) أى حقيقى بقرينة المقابلة بالكلى والا فالجزئى قد يكون اضافيا بالنسبة الى ماهو أعم كالحيوان فانه جزئى بالنسبة الى الجسم النامى وان كان كليا بالنسبة الى الانسان وذلك كالعلم الشخصى والمعرف بأل التى للعهد الخارجى ومثل ذلك الضمير واسم الاشارة والموصول على ماحققه السيد تبعا للعضد من انها موضوعة للجزئيات بملاحظة أمر كلى وأما المعرف بغير أل التى للعهد فكلى وكذا اسم الجنس وعلم الجنس لان الاول موضوع لفرد من أفراد النوع فالتعدد فيه من أصل الوضع والثانى موضوع للحقيقة المتحدة (قوله وهو الذى يمنع الخ) أى اللفظ الذى الخ ففيه اطلاق الجزئية على اللفظ مجازا و يصح أن يكون واقعا على المفهوم و يكون اضافة مفهوم الى الضمير بيانية وقوله نفس تصور مفهومه أى التصور من حيث نفسه وقيد به ليخرج مامنع الشركة للدليل الخارجى كواجب الوجود أو بالنظر للخارج كالكلية الفرضية وقوله يمنع الخ أى لا يمكن فرض صدقه على كثيرين لا يقال الكليات الفرضية كاللاشىء لا يمكن فرض صدقها على كثيرين فيلزم أن تكون جزئية فلا يكون تعريفه الجزئى مانعا من دخول الغير لانا نقول أفراد الجزئى يمتنع فرض صدقها على كثيرين امتناعا ذاتيا وذلك مناف للامكان الذاتى وأما امتناع فرض الكليات المذكورة على كثيرين فبالغير كما تقدم فلا ينافى الامكان الذاتى و بيان ذلك أن كل مافرض فهو شىء فليس هناك مفروض يصدق عليه اللاشىء والا لاجتمع النقيضان وهو محال لكن اذا قطع

أم لم توجد فيه لامتناعها فى الخارج كالجمع بين الضدين أو لعدم وجودها وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت و بحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أى المعبود بحق اذ الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية أم أمكن كالشمس أى الكوكب النهارى المضىء اذ الموجود منها واحد و يمكن أن يوجد منها شموس كثيرة * ثم الكلى ان استوى معناه فى أفراده فمتواطئ كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة أو التقدم فمشكك كالبياض فان معناه فى الثلج أشد منه فى العاج والوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن وأشد منه فيه (واما جزئى وهو الذى يمنع نفس تصور مفهومه ذلك) أى وقوع الشركة فيه (كزيد

العقل النظر عن ذلك ونظر الى مجرد المفهوم لم يمنع صدقه على كثيرين وقد يقال فى هذا المقام الجزئى لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ماهو كذلك فهو كلى فالجزئى كلى هذا خلف و يجاب بأن المراد من الجزئى ان كان ماصدق عليه مفهوم الجزئى من زيد وعمرو مثلا فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئى باعتبار دلالته على مفهومه فالقياس صحيح ولا نسلم الخلف لان الجزئى بهذا الاعتبار كلى تدبر (قوله علما) أى لا مصدرا لزاد فانه حينئذ كلى (قوله لان قيوده عدمية الخ) أراد بالقيود متعلق المنفى فى قوله لا يمنع الخ من النفس والتصور والمفهوم فباعتبار تسلط النفى على أمور متعددة كان كأن كل واحد منها قيد فجاء التعدد من قبل المتعلق والا فعدم المنع قيد واحد (قوله لانه مادة الحدود) أى التعاريف لتركبها منه ومادة البراهين أى الأقيسة والمطالب أى النتائج لتركب موادها وهى القضايا منه (قوله والكلى اما ذاتى) اعلم أن الكلى اذا نسب الى ماتحته من الجزئيات اما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان أو داخلا فيها كالحيوان والناطق أو خارجا عنها كالضاحك والماشى والاولان ذاتيان والثالث عرضى وعلى هذا فالمراد بالذاتى ماليس بخارج و بالعرضى ماهو خارج فتدخل الماهية فى الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاث للمناطقة الثانى أن المراد بالذاتى الداخل و بالعرضى ماليس بداخل وهو ظاهر المتن وعليه فتكون الماهية عرضية الثالث أن المراد بالذاتى الداخل و بالعرضى الخارج وعليه فتكون الماهية واسطة بينهما لانها لا داخلة ولا خارجة وممن نقل هذه الاصطلاحات العلامة السنوسى فى شرح مختصر ابن عرفة فما وقع فى حاشية القليوبى من أن دعوى كون الماهية واسطة مردود باتفاقهم على خلافه ناشئ عن عدم الاطلاع على كلام أهل الفن (قوله وهو الذى يدخل الخ) أى يكون جزءا من الحقيقة وهو الظاهر من كلامه وعليه حمل الشارح كلامه لكن لا يناسب كلامه الآتى فانه يقتضى دخول الماهية فى الذاتى الا أن يقال كما قال بعضهم انه أشار الى أن الذاتى يطلق على معنيين وحينئذ فيكون فى كلامه استخدام أو شبه استخدام و يحتمل أن يراد بالدخول فى كلامه لازمه وهو عدم الخروج و يكون من باب الكناية أو يراد بالذى لا يدخل ماهو أعم منه وهو الذى لا يخرج و يكون مجازا مرسلا من باب اطلاق الخاص على العام و يحتمل ابقاء الدخول على حقيقته وقوله فى حقيقة جزئياته أى حقيقتها الذهنية وهى الماهية أو الخارجية وهى الماهية والتشخص لان التشخص جزء من حقيقة الفرد الخارجى كما صرح به بعض المحققين (قوله والفرس) معطوف على الانسان بالنسبة لما حل به الشارح كلامه وأما على الاحتمال الثانى والثالث فيحتمل عطفه على ماذكر وعطفه على الحيوان وهو الاولى ليكون الاول مثالا للذاتى الذى هو جزء الماهية والثانى مثالا للذاتى الذى هو تمام الماهية وحينئذ فقوله والفرس أى بالنسبة لجزئياته تأمل (قوله وهو الذى يخالفه) أى ماليس كذلك من باب اطلاق الاعم وهو المخالفة على الاخص وهو المناقضة مجازا والقرينة المقابلة لكن حمل المخالفة على معناها الاعم خروج عن اصطلاح أهل الفن الى اصطلاح أهل العربية لان المخالفة عند أهل الميزان انما تطلق على مايصح فيه الاجتماع فقط كالضحك والقيام واللفظ اذا أطلق فى فن انما يتبادر الذهن الى معناه عندهم ولذا قال العلامة القليوبى ولو قال يناقضه لكان صوابا (قوله كالضاحك) هذا مثال للعرضى سمى بذلك لكونه منسوبا لما يعرض للذات وهو الضحك وقال القليوبى لانه يعرض للذات أى باعتبار المعنى المقصود منه وهو الضحك (قوله وقد يطلق الذاتى) هذا اشارة الى الاصطلاح الثانى وتقدم أنه يصح حمل كلام المصنف عليه وقد علمت ايضاحه وقوله على ماليس بعرضى كان الاولى أن يقول على ماليس بخارج لان العرضى مختلف فى تفسيره فلا يصح ذكره فى مقام التفسير تدبر (قوله لزم نسبة الشىء الى نفسه) أى وذلك باطل لان النسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه والشىء لا يغاير نفسه وقد أجاب الشارح بجوابين حاصل الاول أنا لا نسلم أن الياء فيه للنسب حتى يلزم نسبة الشىء الى نفسه لان هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية بمعنى أن علماء الميزان نقلوا لفظ الذاتى عن معناه اللغوى وجعلوه اسما لما ذكروه وحاصل الثانى تسليم أن الياء للنسب وأن التسمية لغوية لكن لا نسلم لزوم نسبة الشىء الى نفسه لان الذات كما تطلق على الماهية تطلق على ماصدقها و يمكن نسبة الماهية الى ماصدقها و يكون ذلك من نسبة الكلى للجزئى وهو ظاهر أو من

علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى وقدم الكلى على الجزئى لان قيوده عدمية نظير ما مر ولانه المقصود بالذات عند المنطقى لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (والكلى اما ذاتى وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل (واما عرضى وهو الذى يخالفه) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته (كالضاحك بالنسبة الى الانسان) لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ماليس بعرضى فتكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشىء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية و بأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها و يمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها

نسبة الجزء للكل بناء على ماتقدم من أن حقيقة الماصدق مركبة من الماهية والتشخص (قوله ثم أخذ فى بيان الكليات الخمس) أى بعد الفراغ من الكلام على بحث أقسام اللفظ و بحث الدلالات (قوله والذاتى) أتى بالظاهر وان كان المقام للضمير للتنبيه على أن الذاتى هنا غير الذاتى هناك لما علمت ولئلا يتوهم عود الضمير للاقرب وهو العرضى قبل التأمل فيما بعده (قوله اما مقول) أى صالح لأن يقال أى يحمل حمل مواطأة لا حمل اشتقاق والا لزم كون البياض جنسا للانسان والقطن مثلا لأنه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما أن حمل المواطأة هو الذى لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثانى بخلافه كمالك ذو علم أو عالم وكون ذلك حمل اشتقاق انما هو بالنسبة الى العلم وأما بالنسبة لذاتهما فالحمل حمل مواطأة هكذا قيل والظاهر أنه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ فى الشفاء من أن حمل المواطأة هو أن يكون الشىء محمولا على الموضوع بالحقيقة وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه اسمه وحده كالحيوان فانه يعطى الانسان اسمه فيقال الانسان حيوان و يعطيه حده فيقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة تأمل (قوله فى جواب ماهو) اعلم أن مايطلب بها اما شرح الاسم و بيان مفهومه أو ماهية المسمى التى هو بها هو و يكون الجواب على الثانى بذكر الذاتيات تفصيلا هكذا ذكره أهل البيان وظاهره أنه انما يطلب بها الماهية المختصة أى تفصيلها بذكر ذاتياتها فيكون طلب الماهية المشتركة بها خاصا بمصطلح أهل الميزان ولكون السؤال بما انما يكون جوابه بذكر الذاتيات (١) رسما لأنه لما سئل موسى عليه السلام عن ذاته تعالى فى قول فرعون ومارب العالمين سائلا عن حقيقته وأجاب بذكر بعض خواصه وصفاته حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال فرعون لمن حوله ألا تستمعون يعنى قد سألته عن الحقيقة فأجاب بذكر الصفات فلم يطابق الجواب السؤال ومراد موسى عليه الصلاة والسلام تنبيهه على أن حقيقته تعالى لا تعلم لأن الحقيقة لا تعلم الا بذكر المقومات ولا مقوم له اذ لا تركيب فيه (قوله بحسب الشركة المحضة) أى بقدر الشركة الخالصة من شائبة الخصوصية لا أخص. وقول بعضهم لا أعم ولا أخص غير ظاهر لأنه يخرج حينئذ الجنس العالى والمتوسط مع أن المراد دخالهما (قوله كان الحيوان جوابا عنهما) أى عن السؤال عنهما وكان الاولى افراد الضمير لعوده للسؤال المفهوم من سئل وكأن تثنيته للاشارة الى أن ذلك السؤال فى قوة سؤالين كما هو ظاهر (قوله بل بتمامها) أى تفصيلا بأن يذكر الحد والمراد بالناطق المتفكر بالقوة لا المتكلم والا كان عرضيا لا ذاتيا (قوله والمسئول عنه بما) أى سواء كان تمام الماهية المشتركة أو تمام الماهية المختصة (قوله وكثير متماثل الحقيقة) أى من أفراد اذ ليس لنا حقيقتان متماثلتان (قوله منحصر فى ثلاثة أجوبة) أى لأن الجواب عن الاول بتمام الماهية المختصة تفصيلا كالحيوان الناطق وعن الثانى والثالث بتمام الماهية المختصة اجمالا وهو النوع وعن الثالث بتمام الماهية المشتركة وهو الجنس وقول العلامة القليوبى فيه نظر لأنه ان أراد ماذكره من الامثلة فله جوابان لاتفاق الثلاثة الاول فى جواب واحد وان أراد بحسب الواقع فهى أربعة ماذكر وجواب السؤال عن واحد كلى مضموم اليه واحد جزئى من غير أفراد ذلك الكلى غفلة سببها عدم التفرقة بين الحد والنوع مع أنهما متغايران بالتفصيل والاجمال باتفاق أهل المنطق فالجواب عن قولنا ما الانسان بالحد التام وعن قولنا ما زيد أو ما زيد وعمرو بالانسان و يلزم من قوله بعدم تغايرهما أن يصح الجواب عن الجزئى والجزئيات بالحد التام لان الجواب عنهما بالنوع وهو غير مغاير لحده عنده وليس كذلك لاستلزامه حد الجزئى مع أنه لا يحد باتفاق أهل المنطق (قوله دخل فيه سائر الكليات) أى لكونه جنسا فى التعريف وقول بعضهم المراد بالسائر الباقى ماعدا الجنس والا لزم دخول الشىء فى نفسه ليته ماقاله وذلك لانه ليس نفس الجنس بل أعم منه والا لم يحتج للقيود على أنه لا يصح خروجه منه والا لم يصح التعريف به تأمل وقول بعضهم ان ذكره حشو لان المقول على كثيرين يغنى عنه مردود بأمرين الاول أن فيه الاعتراض باللاحق على السابق وهو لا يصح لأن السابق وقع فى مركزه الثانى أن المقولية مما يعرض بعد التقوم فلا تصلح جنسا بقى شىء آخر وهو أن قوله دخل فيه الخ يقتضى كون الكليات الخمس أنواعا للكلى فيلزم أن يكون الجنس نوعا وقد يقال لا محذور فى ذلك فانه نوع باعتبار اندراجه تحت مفهوم كلى مثلا وجنس باعتبار اندراج أنواعه تحته

ثم أخذ فى بيان الكليات الخمس و بدأ بالذاتى منها فقال (والذاتى اما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها فى الاول الحيوان الناطق وفى الثانى الحيوان الصاهل والمسئول عنه بما منحصر فى أربعة فى واحد كلى نحو ما الانسان وواحد جزئى نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر فى ثلاثة أجوبة لاشتراك الثانى والثالث فى جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات (مقول

على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (فى جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذ الاولان انما يقالان فى جواب أى شىء هو والثالث لا يقال فى الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال فى جواب ماهو ولا مميزا له حتى يقال فى جواب أى شىء هو وأما الجزئى فلم يدخل فى الكلى حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعمه جماعة. والجنس أربعة أقسام عال وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته ومتوسط وهو الذى فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامى وسافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذى تحته أنواع لا أجناس ومنفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراده نحو (زيد وعمرو وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بماهما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا

(قوله على كثيرين) جمع كثير على زنة فعيل وحينئذ فلا وجه للجمع ولذا قال بعض المحققين هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة وانما هو من مسامحات أهل الفن فكان الاولى التعبير بالكثرة المختلفة كما عبر به السعد (قوله خرج به النوع) قد يقال خرج به الفصل القريب كالناطق وخاصة النوع كالضاحك فلا وجه للتخصيص وأجاب السيد بأنه انما أسند اخراجهما الى القيد الأخير لتكون الفصول والخواص مطلقا خارجة بقيد واحد لئلا يلزم تشتيت المخرجات (قوله انما يقالان فى جواب أى شىء هو) أى فى ذاته فى الاول وفى عرضه فى الثانى (قوله لأنه ليس ماهية) أى تمام الماهية ولا جزأها المشترك وقوله لما هو عرض له أى من أفراد النوع وقوله ولا مميزا له أى فى ذاته أو عرضه (قوله بمقول على كثيرين) اى بقوله على كثيرين من هذا القيد لا بمقول أى محمول لأن حمل الجزئى انما هو بحسب الظاهر والا فالمحمول حقيقة كلى محذوف فاذا قلت هذا زيد فالتقدير هذا مسمى زيد أو صاحب هذا الاسم تدبر (قوله والجنس أربعة أقسام الخ) اعلم أولا أن الجنس اما قريب أو بعيد لأنه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان فى الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامى فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية بالحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة بأن يكون بين الماهية كالانسان وذلك الجنس كالجسم النامى جنس واحد هو القريب كالحيوان فالحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكلما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ثم ان القوم قد رتبوا الكليات الجنسية ليتهيأ لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم فوضعوا الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لأنه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذلك الجسم النامى لأنه تمام المشترك بين الانسان والنبات وكذلك الجسم لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذلك الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين من أن الجوهر قسمان مادى ومجرد. اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح عند ذكر الاقسام أن يبدأ بالسافل ثم المتوسط ثم العالى كما فعل القوم لان المعتبر فى الأجناس التصاعد لا نا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا فهو لا يكون الا فوقه واذا فرضنا الآخر جنسا فكذلك وهكذا (قوله على القول بجنسيته) أى بكونه جنسا للجسم والعقل المطلق ومقابله أنه عرض عام لهما خارج عن حقيقتهما وذلك لتركب الجسم من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط وكلها أمور وهمية ولكون العقل المطلق من الماهيات البسيطة والظاهر ان الجوهر مباين لما ذكر كما ذكره بعض المحققين لانه متحيز وهما ليسا كذلك الا أن يقال المراد بالجسم الجسم المركب من الهيولى والصورة والماهيات البسيطة جواهر مجردة قطعا وليس الجوهر داخلا فى حقيقتهما فصح كونه عرضا عاما لهما تدبر قال بعض المحققين وفى القول بأن الجوهر جنس عال نظر لان فوقه جنسا وهو موجود لشموله العرض (١) وكذا شىء على القول بشموله للمعدوم (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) انما تبرأ منه لان بعضهم مثل له بالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام لئلا يتحقق جنس فوقه وبناء على أن ما تحته من العقول العشرة أنواع لا أشخاص والا لم يكن جنسا ولا أجناس والا لم يتحقق كونه منفردا لوجود جنس تحته (قوله معا) أى جميعا كما يشير اليه قول الشارح لانه اذا سئل الخ وليس المراد به المعية فى الزمان كما هو ظاهر وصحح بعضهم كونها مرادة ووجهه بأن المراد بقوله المقول الصالح للمقولية ولا شك أنه صالح لهما معا أقول الظاهر أن هذا التوجيه فاسد لأنه يصير المعنى أنه صالح لأن يقال بحسبهما معا فتكون المعية قيدا فى المقولية لا فى الصلاحية كما ادعى وحينئذ فيرجع

(١) قوله لشموله العرض كذا بخطه وفى بعض النسخ لشموله الجوهر والعرض اه المحذور